

هل إسرائيل في طريقها لأن تصبح «دولة دينية»؟



صفحة (5) من

مخطط إقامة بلدات يهودية جديدة في النقب يثير سجالات صاخبا في إسرائيل



صفحة (6) من

المشهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٥/١٢/١م الموافق ١٩ صفر ١٤٣٧هـ العدد ٣٧٠ السنة الثالثة عشرة

الاسرائيلي
المشهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

موغيريني طلبت أيضا حات من نتنياهو بعد تعليقه الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي

«يعلنون»: نستخدم كافة الوسائل الموجودة بحوزتنا. والجيش الإسرائيلي

يواصل العمل من أجل وقف هذه الموجة ومنع أي إمكانية للتصعيد»



نتنياهو، أي تصعيد مع الاتحاد الأوروبي؟ (إبنا)

التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو مع وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فريديكا موغيريني، على هامش مؤتمر المناخ العالمي المنعقد في باريس، أمس الاثنين.

وأفادت صحيفة «هآرتس» في موقعها الإلكتروني بأن اللقاء كان قصيرا، وأن موغيريني طلبت أيضا حات من نتنياهو حول القرار الذي أعلن عنه أول من أمس، بتعليق الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي حول الموضوع الفلسطيني كرد فعل إسرائيلي على وضع إشارات على منتجات المستوطنات في الأسواق الأوروبية.

وأعلن الاتحاد الأوروبي في بيان أصدره أمس أن العلاقات مع إسرائيل والفلسطينيين جيدة وستستمر على هذا النحو. وأضاف البيان أن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع إسرائيل والفلسطينيين حول عملية السلام بواسطة الرباعية الدولية.

وقالت متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي إن الدول الأعضاء في الاتحاد هي التي طلبت الحصول على توجيهات من المفوضية الأوروبية بخصوص وضع إشارات على منتجات المستوطنات. وأوضحت المتحدثة أنه «توجد وحدة رأي كاملة بين جميع الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيال هذا الموضوع».

ويتوقع أن يزور إسرائيل والسلطة الفلسطينية وفد من الرباعية الدولية في التاسع من كانون الأول الحالي، وسيلتقي مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين للبحث مع الجانبين في سيل واحتمالات وقف الهبة الفلسطينية الحالية. ونقلت الصحيفة عن موظف إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن العمل مع وفد الرباعية الدولية لا يتوقع أن يتضرر نتيجة قرار نتنياهو بتعليق الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي.

وفي سياق ذي صلة، قال وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، إنه لا يوجد لجم أو تراجع في الهبة الفلسطينية. وقال يعلون خلال مشاركته في اجتماع للجنة الخارجية والأمن للكنيست، إنه «نرى تغيرا الآن. والإرهاب هو بالأساس إرهاب أفراد. وهناك أيام تحدث فيها عمليات أكثر أو أقل، لكن لا يوجد لجم أو خفوت لهذا الأمر».

وأضاف يعلون «إننا نستخدم كافة الوسائل الموجودة بحوزتنا. والجيش الإسرائيلي يواصل العمل من أجل وقف هذه الموجة ومنع أية إمكانية للتصعيد».

وكان ضابط كبير في قيادة الجبهة الوسطى للجيش الإسرائيلي قال الأسبوع الماضي إن «الأحداث الأخيرة هي هبة محدودة النطاق». وتوقع أن تستمر عمليات الطعن والدهس وإطلاق النار التي ينفذها فلسطينيون في الشهور المقبلة. وقال «إنني أقدر أن هذا الوضع سيكون طويلا وسيرافقتنا لفترة. ولا أرى أنه سيخفي في الشهور القريبة ولا أعرف ما إذا كان هذا

فضائح جنسية تعصف بإسرائيل: عضو الكنيست يانون ميغال «البيت اليهودي» يقدم استقالته!

توالى خلال الأسبوع الأخير الشبهات بالتحرش الجنسي ضد شخصيات عامة إسرائيلية.

وأعلن عضو الكنيست يانون ميغال، من حزب «البيت اليهودي»، عن استقالته من عضوية الكنيست، على خلفية شكوى نساء ضدتهنمه بالتحرش الجنسي بهن. وأبلغ ميغال رئيس حزبه ووزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، بخبرته بالاستقالة، وقال إنه واثق من أنه لا يوجد جانب جنائي في أفعاله، لكنه اعتبر أن هناك من تضرروا جراء سلوكه في الماضي ولذلك قرر الاستقالة من عضويته في الكنيست. وجاء إعلان ميغال عن استقالته في أعقاب ادعاء أربع نساء، ثلاث منهن عملن معه في موقع «واللا» الإلكتروني، الذي كان رئيس تحريره، وعقب بينيت، المتواجد في الولايات المتحدة، بالقول إنه «تلقيت بيان استقالة يانون، وهذا عمل جدير. وأمل أن ينتهي بسرعة الإجراء الذي يخوضه ويتمكن من تخصيص وقتته لعائلته ولمواصله طريقه». وكان ميغال قد اعترف خلال مقابلة تلفزيونية أنه يتعاطى المخدرات من نوع الماريوانا أيضا، حتى بعد انتخابه للكنيست.

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

يعدوكم لحضور ندوة مفتوحة عن المشهد السياسي الإسرائيلي في ظل الهبة الشعبية - سيناريوهات وأفاق

يشارك فيها كل من:

السيد محمد بركة- رئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في الداخل

د. يوسف جبارين - حقوقي، عضو كنيست عن القائمة المشتركة

د. مهند مصطفى - باحث في مركز «مدار»

تدير الندوة: د. هنيدي غانم - المديرية العامة لمركز «مدار»

وذلك اليوم الثلاثاء ٢٠١٥/١٢/٢، في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط- عمارة ابن خلدون (ط ٢)

طريق الخطأ وبعد ذلك عادت الطائرة إلى الأجواء السورية. وأشار يعلون إلى أنه توجد في سورية حاليا منظومات روسية أخرى مضادة للطائرات، بينها منظومة «إس- ٢٢» و«بوجار تحمل صواريخ «إس- ٣٠٠»، وهذه «لا تؤثر بحد ذاتها على حريتنا بالعمل. ويعمل سلاح الجو مثلما عمل قبل التواجد الروسي في سورية، وفقا لمصالحنا. ونحن نعمل وفقا للحاجة». وكان نتنياهو قد زار موسكو في ٢١ أيلول الماضي، والتقى مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. ورافق نتنياهو وفد من قيادة الجيش الإسرائيلي. وبحسب تقارير صحافية إسرائيلية فإنه جرى الاتفاق خلال هذه الزيارة على التنسيق بين الجيشين الإسرائيلي والروسي من أجل منع أي احتكاك بين الطيران الحربي للجانبين في سورية.

وكانت الصحافية في «واللا» راحيلي روتنر، أول من كشفت عن سلوكيات ميغال، من خلال كتابة تعليق على صفحتها في موقع «فيسبوك»، يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي، وأنه كان يتحرش بها بكلام ذي طابع جنسي، ويستخدم كلمات نابية. وعلى أثر ذلك رد ميغال بتعليق في «فيسبوك»، لم ينف فيه الاتهامات المنسوبة إليها، بل أكدها. وقال في التعليق إنه «سودي أن أعتذر بداية. وهناك أمور قيلت بين أصدقاء قبل أن أصبحت عضو كنيست وما كنت ساكررها اليوم، وأطلب الصفح ممن تعرض لأذى جراء ذلك، ورغم ذلك كنت أتوقع من صديق لحق به الأذى مني أن يقول لي ذلك ولا يتوجه إلى شبكة التواصل الاجتماعي».

وفي أعقاب روتنر كتبت في «فيسبوك» عاملة أخرى في «واللا»، تدعى أور وشكرون، أن ميغال لمس منطقة حساسة في جسدها، وأنه في أعقاب ذلك انقطعت صداقتهم. وقالت امرأة ثالثة إن ميغال كان يستخدم تعابير جنسية لدى حديثه معها.

وكشفت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، أول من أمس، عن امرأة رابعة تعرضت للتحرش الجنسي من جانب ميغال. وقالت هذا المرأة إنها عملت مع ميغال في مكان آخر ليس موقع «واللا»، ويشار إلى أن ميغال عمل في قنوات تلفزيونية بينها القناة الأولى. وأضافت أنها قررت الكشف عن تحرش ميغال بها في أعقاب قيام النساء الثلاث الأخريات بذلك قبلها. وقالت إنها التقت مع ميغال في مكان عام قبل سنتين وأنه قام بتقبيلها بصورة غير لائقة وعنوة.

وجمع محققو الشرطة إفادات في هذه القضية، خلال الأيام الماضية. وكانت الشرطة قد أعلنت، يوم الأربعاء الماضي، أنها بدأت عملية تقصي حقائق في القضية، وأنه يشرف على ذلك رئيس دائرة المباحث في الشرطة.

يشار إلى أنه في أعقاب الكشف عن سلوكيات ميغال توالى ردود الفعل في الحلبة السياسية الإسرائيلية ونددت بسلوك ميغال. وقال وزير الدفاع، موشيه يعلون، إن «المعلومة حول أنه ما زال بيننا من يتعاملون مع النساء على أنهن جسم وحسب هو أمر لا يحتمل، ويلزمنا جميعا بالعمل بشتى الطرق من أجل تقليص هذه الظاهرة إلى الحد الأدنى الممكن. ووبيل لنا إذا كنا متسامحين مع رجال يذلون ويحرقون ويتعرضون بالأذى للنساء».

شبهات ضد ضابط شرطة كبير

أعلن قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة التابع لوزارة العدل الإسرائيلية (ماحش)، يوم الأربعاء الماضي، أنه أجرى تحقيقا في اليوم نفسه مع ضابط شرطة إسرائيلي برتبة رفيعة حول شبهات بارتكابه مخالفات جنسية، وذلك استمرارا للفضائح التي عصفت بجهاز الشرطة قبل عدة شهور وأدت إلى استقالة أو إقالة سبعة من كبار الضباط.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن التحقيق الجديد مع الضابط جاء في أعقاب شكوى قدمتها شرطة، وادعت فيها أن الضابط المعروف على

المستوى القطري تحرش بها قبل خمس سنوات. ونسبت الشكوى للضابط التفوه بعبارات ذات طابع جنسي تجاه ضابطة في الشرطة.

وسمحت الرقابة بالكشف عن هوية هذا الضابط، وتبين أنه رئيس وحدة «الهدف ٤٣»، وهي وحدة موازنة لمكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي (FBI). الضابط روني ريتمان، وبشبهه ريتمان بأنه قبل الضابطة عنوة وأنه ثمل خلال خلل إقامته الشرطة وقدق السيطرة على نفسه وسلوكه.

وكانت محققو «ماحش» قد أدخلوا الضابطة إلى غرفة التحقيق مع ريتمان، حيث جرت مواجهة بينهما لفترة قصيرة. وفيما نفى ريتمان الشبهات المنسوبة إليه، إلا أن المحققين قالوا إن المواجهة لم تبرز الضابط ولم تحسن فرصه في الدفاع عن نفسه.

لكن صحيفة «يديעות أchronوت»، قالت، أمس، إنه في الوقت الذي اقتنع فيه محققو «ماحش» أن ريتمان ربما ارتكب الأفعال المشبهة بها، ورفضوا عرضه على جهاز «بوليفيراف» لكشف الكذب، يعمل ريتمان بمبادرة ذاتية وأجرى فحص «بوليفيراف»، تبين منه، بعد سؤاله عن ادعاءات الضابطة المشتكية، أنه يقول الحقيقة وأن لصحة الادعاءات ضده. وفيما لا يزال تحقيق «ماحش» مستمرا ضده، قال ريتمان إن هناك مؤامرة ضده تحيكتها جهات من داخل الشرطة.

شبهات ضد حاخام تحرش بطلاب

بدأت الشرطة الإسرائيلية في إجراء تقصي حقائق ضد الحاخام مردخاي الون، وهو أحد أبرز حاخامي التيار الصهيوني - الديني، وذلك بشبهة التحرش الجنسي بحق أحد طلاب معهد ديني يدرّس فيه هذا الحاخام. ويذكر أن الون كان أدين بالتحرش الجنسي وارتكاب أعمال مشينة بحق طلابه قبل عدة سنوات.

وعادت هذه القضية لتتفجر من جديد الآن، بعد أن كتب أحد تلاميذ المعهد الديني في صفحته على «فيسبوك» أن الحاخام الون تحرش به مرتين. وكتب الطالب أن توقيت الكشف عن التحرش به يأتي على أثر الدعم لأول الذي أدين بمخالفات جنسية خطيرة في الماضي وحكم عليه بالعمل لصالح الجمهور ولم يسجن. وأن الحاخام عاد إلى ممارسة نشاط واسع في الوسط الديني اليهودي. وتطرق الطالب بشكل خاص إلى الحاخام حايم دروكمان، أبرز حاخامي الصهيونية الدينية والمستوطنين، لأنه يمنح دعما واسعا لأولون.

ونقلت «يديעות أchronوت» عن مقربين من الون قوله إنه «إذا كانت هناك شكوى فإنه يجب التدقيق فيها، لكن يظن أن ننسى أنه يوجد عشرات الطلاب الذي ساعدهم في نشاط هامة في حياتهم. وهذه مسألة تحليل ولا يمكن معرفة ما الذي حدث فعلا في الغرف المغلقة. ومقابل كل شكوى قدمت ضد هناك عشرات الطلاب الذين ساعدهم في تجاوز فترات صعبة، إلى جانب أنه سد دينة للمجتمع».

كلمة في البداية

مشروع قانون «إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي» مرة أخرى!

بقلم: أنطوان شلحت

يتبين من آخر التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو (خلال جلسة الحكومة الأسبوعية أول من أمس الأحد) أنه متمسك بقرار إعلان الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي بركاسة الشيخ رائد صلاح غير قانونية والذي يعني أن أي شخص ينتمي إلى هذه الحركة من تاريخ اتخاذها (يوم ٢٠١٥/١١/٧) فصاعداً أو يقدم لها خدمات يعتبر مخالفاً للقانون وقد يتعرض إلى عقوبة السجن.

كما يتبين أنه بموازاة ذلك، ينوي رئيس الحكومة الدفع قداماً بإجراءات سن مشروع القانون الذي يعزف إسرائيل بانها «دولة قومية للشعب اليهودي».

وقال نتنياهو إن الدافع وراء الهبة الشعبية الفلسطينية التي وصفها بانها «إرهاب»، هو رفض وجود إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي مهما تكن حدودها، مشيراً إلى أن «العنصر الذي ينضم إلى هذا الرفض الآن هو المتطرف الإسلامي الذي ضرب باريس ومدريد ومالي حيث لا توجد مستوطنات أو أراض متنازع عليها بل يوجد رفض أساس لوجود تلك المجتمعات الحرة والمستقلة والديمقراطية».

وتابع: «إننا نصر على حقنا في العيش في دولة يهودية وديمقراطية- دولة يهودية بصفتها الدولة القومية لشعبنا ودولة ديمقراطية تحترم جميع مواطنيها بغض النظر عن ديانتهم وعرقهم وجنسهم» (موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة).

وقد يصاب البعض بالدهشة من جزاء أوجه التشابه إلى درجة التطابق شبه الكامل بين معظم ردات الفعل الإسرائيلية الأخيرة على مشاركة الفلسطينيين في الداخل في الهبة الشعبية الحالية، وبين أغلبية ردات الفعل على مشاركتهم في هبات شعبية سابقة وخاصة دورهم في الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠.

غير أن أوجه الشبه هذه تشكل دليلاً آخر على أن جوهر تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين في الداخل لم يتغير، وتعتبر المقاربة الأمنية السمة الأبرز المسيطرة عليه منذ ما بعد نكبة ١٩٤٨.

ينسحب هذا الأمر على ردات الفعل الرسمية بقدر ما ينسحب على ردات الفعل الصادرة عن كثير من المحللين ومعاهد الأبحاث في إسرائيل.

ويتجاهل اصحاب هذه الردات في شبه إجماع حقيقة أن قضية الفلسطينيين في الداخل جزء من القضية الفلسطينية.

على الرغم من ذلك بالوسع أن نشير إلى أن بعض اصحاب ردات الفعل شخصوا أن إسرائيل فشلت في القضاء على الهوية الوطنية المشتركة بين السكان في حيزات الوجود الفلسطيني داخل إسرائيل وخارجها. وثبت مرة أخرى أنه على الرغم من «التطورات المستقلة» لجمالات هذا الوجود، فقد بقي ارتباط الفلسطينيين قوياً بماضيهم التاريخي وبهويتهم الفلسطينية وبالعلاقات العائلية التي تولد مغا شعوراً بالتضامن بوضع موضع اختيار في كل مرة ينشأ وضع يلحق أذى كبيراً بحياة الفلسطينيين أو رموز وطنية ودينية مثل المسجد الأقصى. ولقد ورد مثل هذا التشخيص، على سبيل المثال وليس الحصر، في

سياق «تقدير موقف» جديد صادر عن مجموعة باحثين في معهد أبحاث الأمن القومي، في جامعة تل أبيب في أواخر تشرين الأول ٢٠١٥.

بيد أن هذا التشخيص لم يفض إلى أي استنتاج خارج عن المألوف، واكتفت مجموعة الباحثين تلك بدعوة الحكومة الإسرائيلية إلى أن تدرس من جديد سياستها العامة حيال «الأقلية العربية في إسرائيل»،

وبصورة خاصة أن تسترع وتوسع تنفيذ الخطوات التي بذت بها من أجل «زيادة الاندماج الاقتصادي للسكان العرب». وأشارت في الوقت ذاته إلى

أن هذه الموضوعات جرى بحثها في الاجتماعات التي جرت في ٢١ أيار ٢٠١٥ بين رئيس الحكومة ورئيس القائمة المشتركة وعلى أساسها جرى وضع جزء لا بأس به من الخطط التي تنتظر التنفيذ.

ومثل هذه الدعوة صدرت أيضاً عن بعض الأصوات العربية في الداخل إلى درجة تحميل أعضاء الكنيست العرب ولجنة المتابعة العليا مسؤولة تبعات هذه السياسة الإسرائيلية.

ويثبت إعلان نتنياهو الآن أنه ماض قديماً في إجراءات سن «قانون إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي» أن إسرائيل لا تملك رغبة حقيقية في إنهاء حالة العداء بينها وبين المواطنين الفلسطينيين، كونها تعرف أن إنهاء هذا العداء يتطلب منها التحلي عن صيغة النظام الحالي للدولة وإقامة نظام عادل وديمقراطي مكانه.

من هنا تعمل إسرائيل في مسارين ثابتين ومتوازين لكبح المطالب القومية والسياسية للسكان الفلسطينيين: المسار الأمني (العصا) ومسار المكافآت الاقتصادية (الجزرة).

ومثلما برهننا في أكثر من مناسبة، تتعلق وتيرة استعمال هذين المسارين/ الأدوات بالتحرف السياسي للفلسطينيين في إسرائيل من جهة، وبالأوضاع السياسية والأمنية العامة من جهة أخرى.

ولم يعد حافياً أن ترجمة المسار الأمني تتم بالملاحقة السياسية والأمنية الفردية للقيادات الفلسطينية بالملاحقة الجماعية، خاصة في أوقات التوترات الأمنية كحدث إبان فترة الحرب الأخيرة على غزة وما يجري خلال الهبة الحالية وصولاً إلى قرار إعلان الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي غير قانونية.

ويتمثل الهدف الأساس من وراء هذا التعامل في منع قيام وحدة تضالوية بين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والفلسطينيين في الضفة الغربية، قد تكون بداية لالتحام النضال السياسي لكل فئات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، وبالتالي تلجأ إسرائيل إلى

سياسات الاتواء بواسطة مسار السياسات الاقتصادية- الاجتماعية، خاصة مع رؤساء السلطات المحلية العربية وعدد من رجال الأعمال العرب بغية إيجاد نماذج نجاح على المستوى البلدي وعلى مستوى رجالات الأعمال، ويكون هذا الأمر مشروطاً دائماً بالموقف السياسي.

ويجب ألا يندخ أحد بصيغة «الدولة اليهودية الديمقراطية» التي طرحتها نتنياهو، وفقاً لما اقتبسنا أعلاه، نظراً إلى أنها هي أيضاً تسعى إلى رفع هوية إسرائيل كدولة يهودية إلى مستوى دستوري عال ومحض، وبالتالي دون أن يشمل ذلك هويتها الديمقراطية في المرتبة نفسها.

ولا شك في أن «الديمقراطية» هنا ستكون شكلية تركز سلطة الأغلبية، وتخلو عملياً من أي التزام تجاه قيم كونية عامة مثل حقوق الإنسان والمساواة، وبالتالي من الواضح أن مثل هذه «الديمقراطية» ليست حقيقية بتاتاً.

رسالة حادة إلى نتنياهو من منظمة بتسيلم: صمتك على عمليات إعدام الفلسطينيين المرعبة في الشارع دعم مستهجن لها!

وجهت منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان رسالة وصفتها بأنها حادة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، طالبتة فيها بوقف استخدام القوة الفتاكة ضد أشخاص فلسطينيين أضروا أو حاولوا الإضرار أو كانوا مشتبهين بهم بالإضرار بأشخاص آخرين في الوقت الذي لم يعودوا يشكلون فيه خطراً، كما طالبتة بإيقاف متوالية الإعدامات المرعبة في الشارع.

وقال بيان أصدرته هذه المنظمة إن المدير التنفيذي لبتسيلم حفاي اليعاد كتب في رسالته إلى رئيس الحكومة ما يلي: «تسمح الحكومة التي تترأسها بل وتشجّع أفراد الشرطة وحتى المدنيين المسلحين على التحول إلى قضاة وجلادين. ويدعي المسؤولون أنه لا يوجد أي تغيير في أوامر إطلاق النار وأن قوات الأمن تؤدي عملها ضمن استخدام قوّة معقولة لا تتجاوز ما هو مطلوب لوقف منفذّي العمليات، ويبدو بديهياً أن إطلاق النار على شخص مصاب لا يشكل خطراً هو أمر غير قانوني. لكن على أرض الواقع، فإن الدعم الكامل لعمليات القتل غير القانونيّة التي تم توثيقها يعزّز كما يرسخ شرعية لواقع مختلف تماماً في جوهره. في فترة توليك رئاسة الحكومة، تبلور واقع يبدو ذا معيارية جديدة، وينض على أنه «يجب إطلاق النار بقصد القتل»، في أي حال، وفي أي وضع، حتى عندما لا يعود المشتبه به أو بها يشكل أي خطر. إن هذا الواقع هو نتيجة مباشرة للخطاب الحماسي لدى مسؤولين في الحكومة وممثلين منتخبين في أئتلافكم، والذين يوزون على دعم عبر صمتك. إن الفرد الذي يدعم بين مظهر عربي وبين سكن له نهاية واحدة فقط- الإعدام في الشارع.»

وأضافت الرسالة أنه بالتزامن مع توجيهها إلى رئيس الحكومة، قام شرطي في القدس بإطلاق النار على فتاة في ال١٦ من عمرها من قلنديا بينما تمذدت على الأرض مصابة وبلا حراك، وأطلقت النار على ابنة خالها في نفس الحادث حتّى بعد أن أصيبت من الرصاصة الأولى وسقطت ممّا أدّى إلى قتلها. وفي اليوم السابق، أطلق الجنود النار على فتاة من نابلس وادّوها قتيلة، بعد أن أصيبت جزاء دهسها. وفي القدس، قتل في شهر تشرين الأول شايان وتواصل إطلاق النار صوبهما حتّى إصابتهما. في كل من هذه الحالات الخمس، يدور الحديث حول أشخاص كانوا «مشولتي الحركة»، ورغم ذلك أطلقت النار عليهم مرات أخرى. من بين الخمسة، لقي أربعة مصرعهم وأصيبت واحدة بجروح بليغة. وسواء دار الحديث عن أشخاص حاولوا تنفيذ عملية أم لا، فإن الأمر لا يحجب الحقيقة المرة وهي أن المسألة تتمحور حول تنفيذ إعدام في الشارع، دون قانون ودون محاكمة، وبشكل فوري وعلني، وهناك اشتباه بأن حالات أخرى تنضم إلى هذه الحالات المذكورة.

وتابعت الرسالة: إن القانون الجنائي لدولة إسرائيل القى عقوبة الإعدام على جرائم القتل منذ أكثر من ستين عاماً، وذلك في العام ١٩٤٤، وعلى وجه الخصوص، لم ينض بأي حال على عقوبة الإعدام في مسائل تتعلق بالشروع في قتل أو اعتداء خطير. وفي كلتا الحالتين، حتى لو كانت هذه السلطة قائمة في القانون الإسرائيلي، فإن القرار بشأنها يعود إلى المحاكم، وإسرائيل بيتنا»، الحزب الذي أخذ على عاتقه مسؤولية تشريع الأمر في الانتخابات الأخيرة، فشل في محاولة تحريك الأمر قدماً. وجميع الكتل البرلمانية باستثناء كتلة الحزب المذكور - ٩٤ عضواً في الكنيست مقابل ٦ أعضاء - صوتت ضد مشروع القانون. من صيمت في الوقت الذي تتصزّف فيه قوات الأمن خارج نطاق القانون، لا يمكنه أن يكون نظيف اليدين. لا يمكنك أن تقول إن أدنيك لم تسمع أو أن فمك لم يأمر. إن صمتك المتواصل في ضوء الأحداث، إلى جانب التثأر العام على عمل قوات الأمن، يوضّح السياسة التي تتبناها وتدعمها. كما أن صمتك في ضوء تصريحات وزير الأمن الداخلي ليعساد أردان، بأن «كل مخزّب يجب أن يعرف أنه لن ينجو من العملية التي سيبتفّدها» يصادق على هذه السياسة غير القانونيّة. وصمتك بعد تنفيذ هذه السياسة هو دعم لاق.

واكدت الرسالة «أن موجة الهجمات ضد الإسرائيليين أمر مروع وأن قوات الأمن ملزمة بحماية الجمهور. وتبغا للظروف، فإنها ملزمة باستخدام القوة اللازمة لتحقيق هذا الهدف». لكن في الوقت نفسه اكدت أنه يجب على أفراد الشرطة والجنود ألا يتصرفوا بمثابة قضاة وجلادين وأن من يضغط على الزناد يتحمل مسؤولية أفعاله وفي نهاية المطاف فإن رئيس الحكومة هو من يتحمل المسؤولية.

وكانت عدة منظمات لحقوق الإنسان في إسرائيل قد أصدرت في وقت سابق بيانا اكدت فيه ان دعوة السياسيين الإسرائيليين لعناصر الشرطة والجنود إلى القتل بدلاً من الاعتقال هي استباحة دماء. وجاء في هذا البيان: «منذ بداية جولة العنف الحالية، نشهد ظاهرة خطيرة لإطلاق النار بهدف قتل فلسطينيين مسلحوا بإسرائيليين أو اشتبه بهم في ذلك، ويبدو الحديث عن سلسلة حالات تم توثيقها ونشرها، تكثير مخاوف من أن النجح الذي تم اختياره للتعامل مع هذه الحالات هو الأسوأ، وبهذا كانت النتيجة قاتلة أو للأسفل لا لزوم لها. في الحالات التي كان المشتبه بهم يهودا لم يطلق الرصاص عليهم. هناك ساسة ومسؤولون في الشرطة، لا يعملون على تهدئة الجو العام العاصف، بل على العكس من ذلك يدعون علنا إلى قتل المشتبه بهم دون محاكمة، وأن يقوم المدنيون بحمل السلاح. هذا على سبيل المثال، ما نقل على لسان اللواء موشيه إدري، قائد شرطة لواء القدس، قائلاً: «كل من يطعن اليهود أو يصيب أبرياء بأذى - حكمه القتل». وقال وزير الأمن الداخلي إردان ان كل مخزب عليه أن يعرف أنه لن ينجو من العملية الموشك على تنفيذها». وقال عضو الكنيست يائير لبيد «من يخرّج سكيناً أو مفكاً يجب إطلاق النار عليه وقتله، وتجنّب جزء كبير من وسائل الإعلام الإسرائيلية لتعزيز نهج مماثل، والمصادر المسؤولة التي من المفترض أن تراقب عمل الشرطة – مثل النيابة العامة وقسم التحقيقات مع الشرطة - لم تحرك ساكناً في مواجهة هذه الأمور.

لا خلاف حول خطورة الأحداث الحاصلة في الأيام الأخيرة، وحول الحاجة إلى حماية الجمهور من الطعن وغيرها من الهجمات. لكن يبدو أنه في حالات كثيرة جدا، بدلا من التصرف بطريقة تتناسب وطبيعة كل حدث، يهرع رجال الشرطة والجنود إلى إطلاق النار بقصد القتل. إن الدعم السياسي والشعبي لهذه العمليات يعني استباحة دماء الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. بدلا من اتخاذ إجراءات عقابية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، على الحكومة الإسرائيلية العمل على إنهاء واقع التجمّع المتواصل واليومي لمسا يقارب أربعة ملايين إنسان يعيشون من دون أي أمل في التغيير، وفي غياب أفق بإنهاء الاحتلال والعيش بحرية وكرامة.»

ووقعت البيان المنظمات التالية: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل؛ أمنستي إنترناشيونال (منظمة العفو الدولية)- فرع إسرائيل؛ بتسيلم؛ عيشا (مسلك)؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل؛ هموكيد - مركز الدفاع عن الفرد؛ ينش دين- منظمة متطوعين لحقوق الإنسان؛ عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل؛ اطباء لحقوق الإنسان- إسرائيل.

يبدو أن ثمة تباين في المواقف بين الحكومة الإسرائيلية وجهازها الأمني، الذي يضم وزارة الدفاع والجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك)، فيما يتعلق بتعامل إسرائيل مع الهبة الفلسطينية الشعبية الحالية. وآخر التطورات في هذا السياق كان إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع وزراء حزب الليكود، أول من أمس الأحد، أنه «لن تكون هناك أي عملية تسليم مناطق للفلسطينيين، لا ٤٠ ألف دونم، ولا عشرة آلاف ولا حتى مترا واحدا». وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن تصريح نتنياهو هذا جاء في أعقاب معارضة وزير الزراعة، أوري أريئيل، من حزب «البيت اليهودي»، والوزيرين أوفير أكونيس وحاييم كاتس، من حزب الليكود، لخطوة كعده، كما لو ان نتنياهو يابه برايمم، أو يابه على الأقل براي أكونيس وكاتس. وجاء هذا التصريح من جانب نتنياهو في أعقاب نشر صحيفة «مكور ريشون»، المقربة منه، يوم الجمعة الماضي، تقريراً قالت فيه إن «الإدارة المدنية» بطورت خطة، بإيعاز من نتنياهو، تقضي بتسليم السلطة الفلسطينية ٤٠ ألف دونم في المنطقة C في الضفة الغربية، تعادل ١٦٪ من مساحة هذه المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيلية إدارية وعسكرية كاملة، وذلك في مقابل تهدئة الوضع الأمني وإنهاء الهبة الفلسطينية وردت معلومات استخباراتية تفيد بأنهم يعمدون تنفيذ عمليات. لكن تحقيقاً أجرته صحيفة «هآرتس»، أظهر أن الجيش يمارس هذه السياسة ويفرض طوقاً أمنياً على قرى فلسطينية، وأن التعليمات بهذا الخصوص تؤكد أن قرار فرض الطوق يتخذه الضباط الميدانيون ولا حاجة لمصادقة الحكومة عليه، وأنه لم تصل إلى الجيش تعليمات بهذا الخصوص من الكابيينت.

وفي السياق ذاته، طالب الوزير يسرائيل كاتس، في مقابلة متلفزة أجراها معه موقع «يديעות أchronوت»، الالكتروني، يوم الجمعة الماضي، بفرض طوق أمني على أي قرية فلسطينية يخرج منها منفذ عملية ضد أهداف إسرائيلي. وأظهر تحقيق «هآرتس» أنه في أعقاب أقوال كاتس، سارع مصدر في مكتب نتنياهو إلى إبلاغ المراسلين الإسرائيليين بأنه تم فرض طوق أمني شامل ومحكم على قرية بيت أمر في أعقاب عملية دهس ستة جنود، وأنه جرى فرض هذا الطوق في أعقاب قرار الكابيينت. كذلك تبين من التحقيق الصحافي أن الجيش، وفقاً لما اكده ضباط، لم يفرض طوقاً محكماً على بيت أمر، وإنما جرى إغلاق المدخل الرئيس للقرية الذي يقضي إلى شارع رقم ٦٠. أي شارع القدس – الخليل، وأبقى الجيش مدخل القرية باتجاه الغرب، والذي يوصل إلى قرية صوريف، مفتوحا.

وأشارت تحليلات إسرائيلية إلى أن أداء الحكومة على هذا النحو تابع من ضغوط يمارسها وزراء «البيت اليهودي» والليكود على نتنياهو ووزير الدفاع، موشيه يعلون، وبالتالي على الجيش الإسرائيلي، من أجل تصعيد الممارسات ضد الفلسطينيين، وذلك على ضوء التقارير التي تتحدث عن محاولات الجيش لمنع تصعيد كهذا.

ورأى المحلل العسكري في «هآرتس» عاموس هرئيل، أنه «يرجح أن يشن الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية كبيرة في منطقة الخليل عاجلاً أم آجلاً»، وأشار إلى أنه «برغم أن الجيش ضاعف حجم قواته في منطقة الخليل ويجري عمليات تفتيش وتدقيق في وثائق المسافرين في السيارات لدى خروجها إلى شوارع رئيسة في جنوب الضفة، إلا أنه ما زال من الجائز الاعتقاد أن استمرار العنف لن يسمح للجيش بالكتفأه بذلك». وأردف هرئيل أن «عملية كبيرة يكون مصدرها الخليل يمكن أن تدفع الجيش إلى عملية تشمل فرض حظر تجول على قسم من أحياء المدينة، وعمليات تفتيش من بيت إلى بيت واعتقالات جماعية، حتى لو أن هيئة الأركان العامة ليست متمسكة لخطوات كهذه».

وأضاف أنه «لدى المستوى السياسي توجد اتهامات أخرى، أولها يتعلق بالضغط السياسي الذي يمارسه اليمين، من جانب المستوطنين، وحزب 'يسرائيل بيتينا' (إسرائيل بيتنا) في المعارضة، وبالأساس من جهة كتلة



الهبة: تتدّ لمسلّمات اليمين الإسرائيلي.

تباين بين مواقف حكومة نتنياهو والجيش الإسرائيلي إزاء الهبة الشعبية!

تحليلات إسرائيلية: هذا التباين برز على نحو خاص في ضوء مطالبة المستوطنين واليمين المتطرّف بسحق الهبة الفلسطينية*

البيت اليهودي من داخل الائتلاف والكايبنيت» من أجل شنّ عملية «السور الوافي ٢» ووضع نهاية للعمليات «إلى الأبد».

ووفقا لهرئيل فإن هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي تشكك في ذلك، ويقول ضباط فيها إنه «لو كان نرى عمليات عسكرية ستؤدي إلى نتائج كهذه لكننا نفذناها».

ويدافع يعلون عن الجيش وموقفه أمام تهجمات اليمين المتطرف والمستوطنين ويتهمم بأنهم «دجالون» وأن «هناك من يقولون دعونا نوجه ضربة شديدة (للفلسطينيين) الآن، هذه أقوال لا يوجد خلفها أي أساس أو تفكير أو ترجيح للراي».

«غياب صندوق أدوات جديد»

كتب الباحثان في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، كوبي ميخائيل وأودي ديكل، في مقال نشرها يوم الخميس الماضي، أن «الكثيرين في الجمهور الإسرائيلي، وبضمنهم سياسيون وشخصيات عامة، يواجهون صعوبة في التعامل مع واقع متواصل لإرهاب السكاكين والدهس وإطلاق النار، وفي الوقت نفسه، يطالب الكثير بتنفيذ خطوات أكثر ضد هذه الظاهرة ويعودون إلى صندوق الأدوات القديم والمعروف، الذي كان ناجعا وذا علاقة بالواقع خلال سنوات الانتفاضة الثانية، عندما واجهت إسرائيل إرهابا منظما».

وأشار الباحثان إلى أن الهبة الحالية لا تشبه الانتفاضة الثانية، لأن الهبة الحالية تفتقر برايها إلى تنظيم ويحركها أفراد، لا يستخدمون في غالبية الأحداث سلاحا ناريا. إضافة إلى أن «الأغلبية المطلقة» من السكان الفلسطينيين، في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ليست ضالعة في العمليات والواجبات، كما أن العمليات الفلسطينية وردود الفعل الإسرائيلية «تعمل ضد مصالح أساسية لدى أغلبية السكان الفلسطينيين وتشوش جري حياتهم».

واعتبر الباحثان أن «حقيقة أن كثيرين من منفذي العمليات هم أولاد وفتية تادل على فتت المبنى الاجتماعي والقيادي للمجتمع الفلسطيني وأنظمة الكبح الأخلاقية، وفي واقع تضعف فيه البنية الاجتماعية والسياسية، وفي ظل الإيحاءات الدينية السلفية – الجهادية، وعلى خلفية غياب أفق سياسي، فإن التحريض المنهجي والمماسس لقيادة السلطة الفلسطينية يشكل قاعدة خصبة لتأثير الرسائل المشجعة على تنفيذ عمليات إرهابية ونشرها التي تبلورت للرد على وضع مختلف من أساسه وتطبيقها قد يوضّح أنها صفة سيئة».

ورأى الباحثان أن «الضغوط التي تمارس على المستوى السياسي وجهاز الأمن للقيام بعمل ما، بمعنى القيام بإجراءات حاسمة ستقير قواعد اللعبة، من شأنها أن تمس بقدرة المستوى السياسي على ترجيح الراي، وأن تؤدي إلى تقويض ضبط النفس ورد الفعل المسؤول الذي يمارس حتى الآن ودفعه إلى تبني منطق عمل ليس ملائما لجوهر موجة الإرهاب الحالية».

وأشار الباحثان في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، كوبي ميخائيل وأودي ديكل، في مقال نشرها يوم الخميس الماضي، أن «الكثيرين في الجمهور الإسرائيلي، وبضمنهم سياسيون وشخصيات عامة، يواجهون صعوبة في التعامل مع واقع متواصل لإرهاب السكاكين والدهس وإطلاق النار، وفي الوقت نفسه، يطالب الكثير بتنفيذ خطوات أكثر ضد هذه الظاهرة ويعودون إلى صندوق الأدوات القديم والمعروف، الذي كان ناجعا وذا علاقة بالواقع خلال سنوات الانتفاضة الثانية، عندما واجهت إسرائيل إرهابا منظما».

وأشار الباحثان إلى أن الهبة الحالية لا تشبه الانتفاضة الثانية، لأن الهبة الحالية تفتقر برايها إلى تنظيم ويحركها أفراد، لا يستخدمون في غالبية الأحداث سلاحا ناريا. إضافة إلى أن «الأغلبية المطلقة» من السكان الفلسطينيين، في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ليست ضالعة في العمليات والواجبات، كما أن العمليات الفلسطينية وردود الفعل الإسرائيلية «تعمل ضد مصالح أساسية لدى أغلبية السكان الفلسطينيين وتشوش جري حياتهم».

التوصل مع وزارة المالية الإسرائيلية إلى إعداد أهم خطة اقتصادية خاصة بالمواطنين العرب منذ العام ١٩٤٨

بقلم: أيمن عودة (*)

إن قضايا شعبنا شمولية ومتداخلة، فنحن أهل الوطن الأصليون، مجموعة قومية تناضل من أجل الحقوق القومية (الاعتراف بها كمجموعة قومية وأصلانية والاعتراف بالفلبن التاريخي مثل النكبة ومصادرة الأراضي وإقامة مؤسسات قومية وغيرها من الحقوق الجماعية والتاريخية)، ونحن مجموعة مواطنين تناضل من أجل الحقوق المدنية (التشغيل والصحة والرفاه والسلطات المحلية وغيرها)، ونحن جزء من شعب محتل منذ العام ٦٧ ومهجر في أصقاع الأرض منذ العام ٤٨؛ ونرى إزاما أخلاقيا وقوميا ومدنيا أن تناضل من موقعنا المتميز، وبالشراكة مع القوى التقدمية في الشارع الإسرائيلي، من أجل تحقيق حقوقه المشروعة. وفي الوقت ذاته لدينا موقع للتأثير في سائر القضايا العامة في إسرائيل كقضايا الديمقراطية والعدل الاجتماعي (من أجل المساواة الاقتصادية) والتقدم الاجتماعي (من أجل المساواة بين الرجل والمرأة وسائر القضايا الاجتماعية).

هناك من يقترح علينا التنازل عن ساحة نضال والتركييز في غيرها، هذا الطرح غير مقبول أخلاقيا ومبدئيا لأنه يعني إدارة الظهر لقضية أو قضايا عادلة، وغير مقبول عمليا لأن قضايانا مترابطة حقًا، وتكفي هذه الأيام دلالة حيث أن تصعيدًا في المناطق المحتلة أدى الى اختناق الهامش الديمقراطي هنا والتضييق على المواطنين العرب في كل مناحي الحياة كما أن تركيز مليارات الشواكل في يد حفنة من رؤوس الأموال ورصد المليارات للعسكرة والاستيطان يعني عمليا ضرب كل الفقراء وعلى رأسهم المواطنون العرب (ثلاثا الأطفال الفقراء في إسرائيل هم عربا).

وهناك اتجاه آخر غير مقبول أيضا، وهو مطالبتنا بالمرأوحة في الشعار السياسي فقط دون تحقيق إنجازات، وطرح القضايا الكبرى والمفزع عن الهمّ اليومي للناس البسطاء، بحجة أننا لن نتقدم قيد أنملة دون حلّ القضايا الكبرى. وهذا الطرح قاصر عن إعطاء تبرير للتقدم المنهجي للمواطنين العرب منذ وقف مصادرة الأراضي بالجملة، إلى الاعتراف بالقرى غير المعترف بها في الجليل، والاعتراف بعشر قرى في النقب، والتقدم الطبي في تشفير العرب في المؤسسات الرسمية وزيادة عدد الطلاب العرب بالجامعات، وغيرها. بل أقول أكثر من ذلك بأن الجمهور يرفض بالفترة كل من يترفع عن الهمّ اليومي للناس، لأن من لا يحمل هم الناس فالثاس لن تحمل همه، كما قلنا مرارا وتكرارا. لقد نأبت كل الحركات الوطنية في العالم على الربط بين الهمّ القومي- السياسي والهمّ اليومي- المدني، والأ فتصحيح القضية الوطنية حكزا على الطبقات الميسورة، بينما يكتفي الآخرون بسد رقم أطفالهم، والتوجه الوطني الصحيح هو الربط بين كافة القضايا والنضال في كل المواقع.

التحضير للخطة الاقتصادية

في معركة الانتخابات الأخيرة تحدثنا عن خطة عشرية لإغلاق الفجوات بين المواطنين العرب واليهود، ومن أجل إغلاق هذه الفجوات فالأمر يتطلب ٦٢ مليار شيكل، وفوز دولنا الكنيسيت بأشرنا بهمة عالية بالاتصال مع وزير المالية موشيه كحلون وكافة العاملين في وزارة

المالية كي نطرح خطة خاصة بالمواطنين العرب.

إن هذا التوجه المباشر الذي استغرق أربعين جلسة مع كبار الموظفين، منها عشر جلسات مع وزير المالية وجلستان مع رئيس الحكومة نتجياهو، أدى إلى بناء خطة كبيرة خاصة بالجمهور العربي.

وعندما أقول بأننا سعيينا من أجل ذلك، فانا أتحدث عن القائمة المشتركة يتعاون كامل مع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ومؤسسات المجتمع المدني، مثل مركز «مساواة» الذي له باع طويل في قضايا ميزانية الدولة بقيادة مديره جعفر فرح، وجمعية «سيكوي» التي تقدم تقارير مهنية للمؤسسات الرسمية، وقد كان عنواننا المهني الاقتصادي علاء غنطوس.

يظهر قسم الميزانيات في وزارة المالية والبنك المركزي قيام الضرر الذي سيلحق بالاقتصاد في المستقبل اذا لم يتم دمج المواطنين العرب بسوق العمل، إذن فهناك قناعة متصاعدة بهذا الاتجاه ولكنها تصطدم بالعقلية والبنية العنصرية للدولة. وليست لدينا أوهام حول طبيعة هذه الحكومة، وعدائها للسافر للجهاهير العربية. ولكن التناقض في هذه المسألة هو أن سياسة التهميش والتمييز العنصري، بأنارها الاجتماعية والاقتصادية المعروفة، تمس بمجممل الاقتصاد الإسرائيلي، وقد وصلت الجسات التعاون الحكومية إلى استنتاج مفاده أنه دون إحداث تحول جذري في أوضاع الجماهير العربية واليهود المتمزتين (الحريديم) فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيذهب إلى مزيد من التدهور ومزيد من التدني حسب المعايير العالمية، لا سيما مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) - وهي واجبتا استفلال هذا التناقض لما يخدم مصلحة جماهيرنا، خاصة الأجيال الشابة التي تكافح من أجل شقّ طريقها في الحياة، هذا مع العلم بأن طبيعة حياة شراخ واسعة من «الحريديم» تحول دون اندماجهم في الاقتصاد، وببما يريد المواطنون العرب التعلم والعمل والإنتاج.

ويعال المعال من قبل القائمة المشتركة تمّ، خلال نصف السنة الأخيرة، إعداد خطة في وزارة المالية، وبفضل المفاوضات المنهجية تم تطويرها بشكل جذري، وأسماها الرسمي: «برنامج شمولي للدمج الاقتصادي للمجتمع العربي من خلال آليات تصحيحية لمنظومة توزيع الميزانيات».

هذه الخطة تختلف عن الخطط الحكومية التي تم إعدادها سابقا، حيث لا يتم الحديث عن خطة خماسية تخصص ميزانيات إضافية مؤقتة للمواطنين العرب

التوصل مع وزارة المالية الإسرائيلية إلى إعداد أهم خطة اقتصادية خاصة بالمواطنين العرب منذ العام ١٩٤٨

إنما عن توجه تصحيحي لآليات توزيع الميزانيات، وتنوي، حسب المقدمة المعلنة للخطة، تغيير آليات توزيع الميزانيات العادية في المجالات المختلفة.

صحيح أن ميزانية الدولة للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ فزرت قبل اتخاذ قرار حكومي بشأن هذه الخطة، إلا أنه يمكن دمجها خلال الشهر القادم لأنها عبارة عن تغييرات داخل بنية الميزانية ذاتها، الوزارات والمكاتب الحكومية، هذا هو التقييم المهني، ولكن الأمر يبقى متعلقا بصدق النوايا، وهذه الجملة «صدق النوايا» ترافقتا مع كل جملة كتبت في هذا المقال، لأنها الجملة الشريطية لتنفيذ كل ما يكتب هنا.

تشمل الخطة نحو ٥٠ آلية توزيع مركزية بضمنها آليات تفضيل ترفع نسبة الميزانية المخصصة للمواطنين العرب إلى ٣٠٪ حتى ٤٠٪ في بعض البنود بهدف التعويض عن التمييز المستمر اللاحق بالمواطنين العرب منذ قيام الدولة إلى يومنا هذا.

لا شك في أنّ تحسين آليات التوزيع من آليات تمييزية إلى آليات توزيع أكثر إنصافا سيضمن تحويل ميزانيات كبيرة للمجتمع العربي، مثلا، يحصل المواطنون العرب على ٧٪ من ميزانيات المواصلات العامة. الخطة الجديدة تحوي تغييرا جديا لآليات التوزيع يضمن تحويل مئات ملايين الشواكل لصالح المواطنين العرب، بالإضافة إلى تحويل المزيد من خطوط المواصلات العامة إلى البلديات العربية كل سنة، في مجال التعليم تكشف الخطة الجديدة تمييزًا كبيرًا يصل إلى عشرات النسب المئوية في تخصيص الميزانيات، ويحول توزيع الميزانيات إلى آلية تصحيحية. وبسبب ضخامة ميزانية وزارة التربية والتعليم فإن هذا التغيير سيضمن تحويلات مالية ضخمة إلى جهاز التعليم العربي سنويا.

إن تغيير آليات توزيع الميزانيات هو تغيير جوهري من أجل إغلاق الفجوات بين المواطنين العرب واليهود.

بنود الخطة بالتفصيل

(*) التربية والتعليم – تصحيح التمييز الكبير في توزيع الميزانيات في الجوانب التالية: الحضانات، التعليم الابتدائي، التعليم الإعدادي، التعليم الثانوي والتربوية اللا منهجية.

(*) البنئ التحتية، الشوارع والصرف الصحي- الهدف هو إغلاق الفجوات بين البلديات العربية واليهودية، بما يشمل ٢٠-٤٠٪ من الميزانية الحكومية لإغلاق الفوارق، وتحسين الطرق البلدية التي تخدم البلديات العربية.

(*) المواصلات العامة – الهدف هو إغلاق الفجوات الكبيرة بين البلديات اليهودية والعربية، من خلال سياسة تفضيلية تزيد من حصص البلديات العربية.

(*) التشغيل – بما يشمل تحسين آليات التوزيع لتطوير الصناعة.

(*) السلطات المحلية- مواءمة («ماتشينة») متعددة وتوزيع الضريبة البلدية (الاروننا) الحكومية بشكل أكثر عدلا.

(*) الإسكان – تخصيص ميزانيات لتنفيذ توصيات طاقم الـ ١٢٠ يوما.

(*) الأمن الداخلي – زيادة الميزانيات للبلدات العربية وإضافة برامج مكافحة العنف والجريمة (وهنا طبيعة الحال ما زال النقاش قائمة حول طبيعة هذا الاستثمار لأننا نزيدة مباشرة في جمع السلاح ومكافحة الجريمة).

(*) السلطات المحلية – يحوي البرنامج المقترح عددا من آليات توزيع الميزانيات المباشرة للسلطات المحلية: توزيع ضريبة الأروننا الحكومية أيضا على البلدات العربية وآلية توزيع تفضيلية في ميزانيات الرفاه والخدمات الاجتماعية والتعليم.

(*) النواقص الأساسية للخطة- النقص الأكبر في هذه الخطة هو فقرها عن تحويل أموال مباشرة للسلطات المحلية العربية، مثل هيئات الموازنة، ميزانية التطوير (انترعبت القائمة المشتركة مع اللجنة القطرية للرؤساء ٢٥٠ مليون شيكل لهذا السنة وتم تحويلها فعلا للسلطات المحلية، وحصلت على تعهد بتحويل مئة مليون إضافية) وكذلك النقص في المباني العامة (وهنا حققنا تقدما غير كاف بتحويل ٧٥٠ مليون خلال خمس سنوات)، النقص في ميزانيات السلطات المحلية أمر حاسم لفهم العقلية الاقتصادية؛ فالخطة تريد التشغيل كي يتحرك الاقتصاد، ولكن لا بأس بأن يعود العمال العرب إلى تجمعات سكانية متخلفة كما أن عدم تحويل ميزانيات السلطات المحلية يعني أن كبار هذه الخطة المهمة لن ترى في الأشهر القريبة القادمة. ولهذا فقد تظاهرتا قبل أسبوعين قبالة وزارة المالية، وقد يتطلب تحقيق هدفنا الأني نضالا شعبيا أوسع، والمفاوضات ما زالت مستمرة في هذا الموضوع الهام.

هل سننجح؟

خلف هذه المفاوضات عشرات السنوات من النضال، وأستطيع أن أجزم بأنها أهم خطة اقتصادية خاصة بالمواطنين العرب منذ العام ١٩٤٨.

المفاوضات على أشدها والتعهد الحكومي هو تمرير القرار قبل نهاية هذا العام.

نحن نتعهد لشعبنا، ولكل من يقرأ هذا المقال، أن نواصل بإخلاص ومهنية حتى إقرار الخطة رسميا خلال ثلاثين يوم من الآن. وفي حالة نجاحنا بذلك علينا بناء طاقم لمتابعة التنفيذ، حيث أن جمهورنا يذكر خطأ حكومية (أقل قيمة وشمولية) أفزت ولم ينفذ منها إلا النثر اليسير.

منذ بداية العام علينا إطلاق الخطة الكبرى (الـ٦٢ مليار لإغلاق الفجوات) وهذه تتطلب نضالا جماهيريا عنيدا، منطقا وواعيا. وهو أحد عناوين المرحلة القادمة بامتياز وكما عهدناكم خلال الانتخابات فلا نعدكم إلا بالنضال من أجل تحصيل كافة حقوقنا، القومية منها والمدنية.

(*) رئيس «القائمة المشتركة» في الكنيسيت

مقابلة خاصة مع رئيس «مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط» في جامعة بن غوريون- النقب

البروفسور يورام ميتال لـ «المشهد الإسرائيلي»: الإسرائيليون يتجاهلون أسباب التصعيد ويعتبرون أن القوة وحدها ستوقف «خريف الغضب» الفلسطيني!

مسألة وسم منتجات المستوطنات ستتبدد وتزول ليس بسبب تهديدات نتنياهو وإنما بسبب التخوف في أوروبا من الهجمات التي رأيناها مؤخرا، واليمين في أوروبا الذي تتزايد قوته يحمل مواقف مشابهة كثيرا لمواقف اليمين الذي يحكم في إسرائيل

كتب بلال ظاهر:

بعد مرور شهرين تقريبا على اندلاع الهبة الفلسطينية الحالية لا تبدو نهايتها في الأفق. وفي الوقت الذي ضاق فيه الفلسطينيون ذرعا باستمرار الاحتلال، وازدادت يأسهم من احتمال انتهاكه وتوقف الممارسات الإسرائيلية التي تضييق عليهم أكثر فأكثر مع مرور الزمن، وانسداد أي أفق سياسي، لا تفعل حكومة إسرائيل أي شيء من أجل تخفيف وطأة الصراع المتصاعد.

وبالإمكان القول إن تعامل إسرائيل مع هذه الهبة هو بمثابة صب الزيت على النار، وذلك باعتبارف أجهزة الأمن الإسرائيلية.

فقد ذكر تقرير، على سبيل المثال، أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) عبر عن معارضته لسياسة الحكومة الإسرائيلية باستمرار احتجاج ٢٨ جثمانا لشهداء سقطوا خلال الشهرين الماضيين، وحذر من أن هذه السياسة تزيد من حدة الغليان بين الفلسطينيين وتشجع على تنفيذ المزيد من العمليات، ولا تسهم أبدا في التهدئة وهي غير رادعة، لكن الحكومة رفضت هذه التوصية.

من جهة ثانية، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن تعليق المحادثات والاتصالات مع مندوبين عن الاتحاد الأوروبي حول استئناف عملية السلام، أو العملية السياسية، بين إسرائيل والفلسطينيين، كانه بذلك يعاقب الاتحاد الأوروبي على وضع إشارات على منتجات المستوطنات، علما أنه لا تجري عملية سياسية ولا توجد مؤشرات في الأفق لاحتمال استئنافها.

وحول الهبة الفلسطينية، رأى المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط ورئيس «مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية» في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور يورام ميتال، في مقابلة خاصة أجراها معه «المشهد الإسرائيلي»، أنه «ما زال من السابق لأوانه تحديد أن يتحول ما أصفه بـ‘خريف الغضب’ إلى انتفاضة ثالثة، والتقديرات حيال احتمال حدوث ذلك هي أنه أمر مستحيل اليوم، وذلك بالأساس لأنه في المرحلة الراهنة، ليس فقط لا توجد قيادة واضحة لهذه العمليات، وإنما يوجد في المجتمع الفلسطيني تعبير عن التحفظ منها أو حتى معارضة لاستمرار عمليات كالتي شهدناها منذ تشرين الأول الأخير».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ماذا تقصد بالتحديد؟
ميتال: «ما أذعيه هو أنه، من جهة، توجد عملية تحد لكل شيء، أسميها ‘خريف الغضب’. وهذا ليس مشابها لما أسموه في إسرائيل ‘موجة’. أي ستكون هناك عدة عمليات وينتهي الأمر من تلقاء نفسه. أعتقد أن ما نشهده هو أمر ذو دلالة كبيرة جدا، لكن لا يمكنه أن يتطور إلى أوسع من ذلك في الظروف الموجودة، وذلك ليس لأن رد الفعل الإسرائيلي يشد أكثر فأكثر، وليس بسبب العمليات التي ينفذها الشاباك والجيش الإسرائيلي، وإنما لأنه يوجد نقاش مستمر داخل المجتمع الفلسطيني ولم يحسم بعد، و‘خريف الغضب’ هذا بين إسرائيل والفلسطينيين هو تعبير عن أزمة عميقة مستمرة منذ عدة سنوات، ومسألة اقتحامات اليمين الإسرائيلي المتكررة للمسجد الأقصى كانت الشرارة وحسب التي أشعلت ‘خريف الغضب’. ومن الخطأ رؤية هذه الاقتحامات بأنها سبب كل شيء، وأعتقد أن جذور ‘خريف الغضب’ عميقة وتعبر عن ياس عميق من الاحتلال الذي أصبح غير محتمل، وربما من عجز السلطة الفلسطينية التي لم تنجح في وضع تحد أمام إسرائيل. فكل العهد الدبلوماسي في العالم والقيام بخطوات في الحلبة الدولية لم تؤد إلى تغيير هام حتى الآن. وهناك عامل آخر يعرقل تطور ‘خريف الغضب’ هذا هو الصراعات الإقليمية حول تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يشكل عمليا القصة الكبرى التي تقلق العالم، وأعتقد أن له انعكاسات على الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.»

(*) كيف ترى أداء حكومة إسرائيل حيال ‘خريف الغضب»، حسب وصفك؟

ميتال: «الجيل السائد في إسرائيل، سواء في الحكومة أو لدى الجمهور الإسرائيلي، هو التجاهل المطبق لأسباب التصعيد، والجانب الإسرائيلي مشغول بالجهود من أجل لجم العنف، وذلك من أجل استمرار الوضع القائم كما كان. هذا يعني أن الجانب الإسرائيلي يتعامل مع النتيجة فقط، أي أنه في أعقاب عملية طعن مثلا، ينبغي القيام بعملية عسكرية ونصب حاجز عسكري آخر وتخصيص شارع للمستوطنين فقط أو أي تعبير آخر عن القوة، وأن سياسة القوة وحدها ستقود إلى وقف العنف. وهذا تجاهل إسرائيلي لأسباب التصعيد، النقطة الثانية هي أن حكومة إسرائيل تستخدم بصورة ناجعة بالنسبة لهما الحرب العالمية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وتستخدم بشكل فظ الاعتداءات على أوروبا، كالتي وقعت في باريس وما حدث في بروكسل، من أجل أن تقول إن ما حصل في باريس يحصل عندنا طوال الوقت، وإن مواجهة ‘خريف الغضب’ هي استمرار للحرب ضد الدولة الإسلامية.»

(*) يبدوأن هذا التوجه الإسرائيلي لن ينجح،ومن الجهة الأخرى فإن المستوطنين وحزب «البيت اليهودي» من



فلسطينيا: اسباب عميقة للتصعيد.

ميتال: «هذا قرار مضحك، لأنه يعني أن الأوروبيين لن يكونوا شركاء في عملية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، في الوقت الذي يعرف فيه كل إسرائيلي وأوروبي وفلسطيني، وكل طفل، أنه لا توجد عملية سياسية، ولذلك فإنه لا توجد في هذا القرار، عمليا، أية عقوبة تجاه الأوروبيين. والموقف المضرك، وهو عمليا موقف الوسيط التاريخي، له تأثير على مشاركة الأوروبيين في العملية السياسية ليس أقل من تأثير إسرائيل، ولأنه لا توجد عملية سياسية فإننا لم وسائلة وضع علاقات على منتجات المستوطنات، وستتبدد وتزول، ليس بسبب تهديد نتنياهو، وإنما بسبب التخوف في أوروبا من الهجمات التي رأيناها مؤخرا. كما أن تزايد قوة اليمين في أوروبا هو ظاهرة سياسية نشهدها منذ سنوات عديدة، وهذا اليمين الأوروبي يحمل مواقف مشابهة كثيرا لمواقف اليمين الذي يحكم في إسرائيل، ولذلك فإن النتيجة المحتملة الأوربي ستكون على منتجات من المستوطنات من علامات على منتجات إسرائيلية. وهذا ليس أمرا رمزيا، بل يوجد هنا فرق كبير».

(*) بالمناسبة، قوة اليمين لا تتزايد في أوروبا فقط وإنما في روسيا أيضا. والرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو رمز اليمين الروسي، وله علاقات جيدة مع قادة اليمين الإسرائيلي، مثل نتنياهو ورئيس حزب «يسرائيل بيتينو»، أفيفدور لبيرمان.

ميتال: «بكل تأكيد، قوة اليمين في أوروبا تتزايد في سياق الحرب على داعش والهجمات الإرهابية في أوروبا، ويوجد تعبير عن ذلك في روسيا أيضا، واليمين في روسيا وأوروبا ينظر إلى إسرائيل على أنها شريكة لمواقف متشابهة إلى حد كبير مع مواقفه. وهذا الوضع ينتج أشكالا من ‘خريف الغضب’، وفي حالتنا هنا فهو ليس موجها ضد إسرائيل فقط وإنما ضد القيادة الفلسطينية أيضا.»

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

اتحاد النقابات يعلن نزاع

عمل قد ينتهي بإضراب

أعلن الاتحاد العام للنقابات الإسرائيلية «الهدستروت»، في الأسبوع الماضي، عن نزاع عمل مع الحكومة، على خلفية وصول المفاوضات حول اتفاقية أجور جديدة إلى طريق مسدود. وحسب النظام القائم، فإن نزاع العمل يجب أن يعلن قبل أسبوعين على الأقل من تنفيذ الإضراب المتوقع. وقالت الهدستروت إن اتفاق الأجور الأخير جرى توقيعه في العام ٢٠١٠ وتضمن في حينه رفع الأجور للعاملين في القطاع العام بنسبة ٦,٧٥٪ على مدار ثلاث سنوات ونصف السنة، إضافة إلى منحة لمرة واحدة لكل عامل في القطاع العام بمبلغ ٢٠٠٠ شيكل، وهو ما يعادل حالياً حوالي ٥١٥ دولاراً. وقد انتهى مفعول الاتفاق قبل بضعة أشهر. ويطلب الاتحاد العام برفع الأجور في المرحلة المقبلة بنسبة تتراوح بين ٥٪ و ٧٪ على مدى عدة سنوات.

ونقطة الخلاف الثانية تتمثل في أن وزارة المالية تطلب خصم نسبة ٢٠٪ من المبالغ المودعة للعاملين في صناديق التقاعد، بسبب خفض الفائدة البنكية في العالم، ما يجعل أرباح الصناديق ضئيلة. وحسب وزارة المالية، فهي على استعداد لأن يمدد الخصم على مدار ٢٠ عاماً من يوم خروج العامل إلى التقاعد، بمعنى ١٪ سنوياً. وهو الأمر الذي يرفضه اتحاد النقابات كلياً. ويذكر هنا أن القطاع الخاص لا يحصل منذ سنوات طويلة على أية زيادة منظمة في الأجور وكل الاتفاقيات متعلقة فقط بالقطاع العام، الذي يشكل ٥٪ من مجمل العاملين في إسرائيل.

نسبة العملات جزئياً ضعفاً

النسبة في OECD

قال تقرير جديد لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD إن نسبة العملات في إسرائيل اللواتي يعملن في وظائف جزئية ربما تعادل ضعفي نسبتهن في منظمة OECD. وحسب النظام القائم في إسرائيل، فإن الوظيفة الجزئية هي تلك التي تقل عن ٣٥ ساعة أسبوعياً، رغم أن أسبوع العمل الرسمي هو ٤٢,٥ ساعة أسبوعياً.

وحسب ما نشر، فإن ٩٨٪ من العملات في إسرائيل يعملن في وظائف جزئية ربما عنهن، كونهن لا يجدن فرص عمل كاملة وثابتة، في حين أن النسبة القائمة في دول OECD هي ٥٣٪. وواقع الرجال في إسرائيل أفضل من واقع النساء من حيث النسب، إذ أن ١٠٩٪ من العاملين الرجال في وظائف جزئية يعملون رغمًا عنهم، مقابل نسبة ١٢٪ في منظمة OECD.

وحسب التقديرات، فإن ما يقارب ٤٪ من إجمالي القوى العاملة في إسرائيل تعمل في وظائف جزئية رغمًا عنها، وهذا ما يساعد على تقليص نسبة البطالة في إسرائيل.

١٥ ألف غرفة فندقية

لتخفيض أسعار السياحة

أعلن وزير السياحة الإسرائيلي، ياريف ليفين، أنه اتفق مع وزارة المالية على خطة شاملة لدعم وتقديم تسهيلات لبناء ١٥ ألف غرفة فندقية في إسرائيل خلال السنوات الخمس المقبلة، بهدف تخفيض كلفة النقاها في إسرائيل بنسبة ٢٠٪ على الأقل. وقد أكدت سلسلة من التقارير أن السياحة في إسرائيل تعد من الأعلى في العالم، إن كان على مستوى الإقامة في الفنادق أو على مستوى كلفة المعيشة، خلال أيام الأقامة. وتواجه إسرائيل منافسة سياحية شديدة في الشرق الاوسط، مقارنة مع الأسعار القائمة في تركيا وفي صغراء سيناء، وحتى العقبة الأردنية والجزر اليونانية. وتدفع التكلفة الأقل في هذه الدول إلى ضرب السياحة الأجنبية، والسياحة الداخلية أيضاً، إذ يختار السياح من مملة الجنسية الإسرائيلية قضاء فترات النقاها في دول المنطقة، لكونها أقل كلفة.

وبموجب الخطة، سيتم بناء ١٥ ألف غرفة خلال السنوات الخمس المقبلة، على أن يتم الاعتراف ببناء الفنادق كجزء مما يسمى التحتية الوطنية، لتصل على جملة من الامتيازات، ومنها تسريع إقرار خرائط التخطيط والتنظيم، بشكل مباشر، لدى لجنة تنظيم البنى التحتية الوطنية.

ويقول الوزير ليفين إنه يوجد اليوم نقص كبير في الغرف الفندقية ويتمتع مبادرون أكثر من بناء فنادق، بسبب الإجراءات المعقدة والطويلة التي تحتاجها حتى يخرج المشروع إلى حيز التنفيذ.

درعي يعترض على غياب

الشرقيين عن العملة الإسرائيلية

طلب أرييه درعي الزعيم السياسي لحركة «شاس» وزير تطوير «الضواحي والجليل والنقب» إجراء بحث جديد في الحكومة بشأن صور الشخصيات التي ستظهر على النسخ الجديدة من العملة الورقية الإسرائيلية، والتي من المفترض أن تحمل صور شخصيات أدبية وثقافية يهودية وإسرائيلية. وحسب درعي، فمن بين جميع الشخصيات التي تقرر وضع صورها على النسخ الجديدة من الأوراق المالية ليست هنالك أية شخصية من اليهود الشرقيين.

ومن المفترض أن يصدر بنك إسرائيل في الشهر المقبل ٢٠٠ شيكل جديدة تحمل صورة الشاعر נתان التزمان، وباقي الأوراق من فئات ٢٠٠ و ١٠٠٠ ستحمل هي أيضاً صور شخصيات من اليهود الغربيين «الأشكنازي». ويستند درعي في طلبه هذا إلى ما قاله رئيس وزراء حكومته في العام ٢٠١٣، من أن على أوراق العملة أن تحمل أيضاً صوراً من الشخصيات «السفارادية»، (الشرقيين) إلا أن هذا لم يحصل.

ويقول درعي إن اليهود الشرقيين يشكلون نصف عدد اليهود الإسرائيليين، وليس من العدل أن لا يحظوا بتمثيل مناسب في كافة مناحي الحياة، وهم لا يحظون منذ ٦٧ عاماً ورغم مساعي الوساطات الإسرائيلية إلى إخفاء الصراع الطائفي اليهودي اليهودي، إلا أنه يظهر إلى السطح في فترات متفاوتة، ما يؤكد أن هذا الصراع ما زال حاضراً بقوة على الأجددة الإسرائيلية، ويشكل أحد أزمات إسرائيل الدائمة.

إعداد: بروهوم جرابسي

تقارير: ضرر وسم بضائع المستوطنات قليل لكن المقاطعة قد تتسع أكثر!

فقط نسبة ٢٥٪ إلى ٣٣٪ من إجمالي صادرات المستوطنات إلى الاتحاد الأوروبي سيطالها قرار وضع الإشارة* الخوف في

إسرائيل من أن يكون القرار فاتحة في الأسواق الأوروبية لمقاطعة جارفة للبضائع الإسرائيلية* تقرير جديد: إجمالي الصادرات

الإسرائيلية واصلت ارتفاعها في العام ٢٠١٤* من أبرز الدول التي ضاعفت استيرادها من إسرائيل عدة مرات: تركيا والصين*



وسم بضائع المستوطنات، خطوة على طريق المقاطعة الطويل.

وحسب تقديرات اقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية وغيرها من الوزارات ذات الشأن، فإن المقاطعة الحقيقية واسعة النطاق، إذا ما فرضت على مؤسسات اقتصادية تعمل في المناطق، من شأنها أن تتسبب بفرض مقاطعة على قرابة ٣٠ بالمائة من الهيئات والشركات العاملة في إسرائيل. وقد وضعت لجنة مختصة تقريراً أمام الوزراء يشير إلى أن العشرات من شبكات الغذاء الأوروبية كفت عن طلب الفاكهة والخضار ومنتجات الغذاء التي مصدرها غور الأردن، ما يعود بضرر يقدر بنحو ٤٠ مليون دولار سنوياً. كما أن شركات حكومية كبيرة قد تتضرر من المقاطعة، وعلى رأسها شركة مكوروت للمياه وشركة الكهرباء. وتقدر وزارة المالية أن الضرر الإجمالي قد يصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار وسيؤدي

إلى فصل قرابة ١٠ آلاف عامل. ويرتداد قلق إسرائيل من أن الدعوات لمقاطعة إسرائيل تتسرع في القواعد الشعبية، خاصة وأن أوروبا كلها تشتري ٣٦٪ من الصادرات الإسرائيلية، والاتحاد الأوروبي وحده ٢٧٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية.

ارتفاع إجمالي الصادرات في ٢٠١٤

من ناحية أخرى، قال تقرير جديد لمركز الأبحاث في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) صدر في نهاية الشهر المنصرم، تشيرين الثاني، إن إجمالي الصادرات سجل في العام الماضي ارتفاعاً بنسبة ١٩٪. ويدل الرسم البياني الذي أرفق بالبحث على أن إجمالي الصادرات الإسرائيلية تسجل ارتفاعاً متواصلاً منذ انهيار الصادرات في العام ٢٠٠٩، على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية، التي انعكست على إسرائيل لبضعة أشهر، من نهاية العام ٢٠٠٨ وحتى منتصف العام ٢٠٠٩. ويجري الحديث عن صادرات البضائع التي تشكل بالمعدل ٦٤٪ من إجمالي الصادرات، وحوالي ٣٥٪ من صادرات الخدمات، مثل السياحة وغيرها.

ويقول التقرير إن إجمالي الصادرات الإسرائيلية في العام الماضي ٢٠١٤ بلغ ٩٨,٧ مليار دولار، بزيادة ١٩٪ عما كان عليه في العام ٢٠١٣.

وشهدت الصادرات الصناعية منذ العام ١٩٩٩ وحتى العام الماضي ٢٠١٤ قفزة ضخمة جدا تجاوزت ٢٥٠٪. من أقل من ٣٩ مليار دولار في ذلك العام حتى ٩٨,٧ مليار دولار في ٢٠١٤، وكانت القفزة الأولى في العام ٢٠٠٠، حينما ارتفعت الصادرات إلى ٤٧,٢ مليار دولار. ويتجاوز الأزمة الإسرائيلية، على وقع الانفضاض الثانية، من العام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٣، بلغ إجمالي حجم الصادرات في العام ٢٠٠٤ ما يزيد بقليل عن ٥٣ مليار دولار، وواصل الارتفاع لتسجل ذروة في العام ٢٠٠٨ بما يقارب ٨٤ مليار دولار، ثم جاء التراجع الضخم في العام ٢٠٠٩، على وقع الأزمة الاقتصادية العالمية، لتهبط الصادرات إلى أقل من ٧٠ مليار دولار، ومنذ ذلك العام عاد إجمالي الصادرات إلى مسار الارتفاع، حتى ٢٠١٤.

البنوك التجارية وشركات بطاقات الاعتماد تسجل ارتفاعاً حاداً في أرباحها

تقارير البنوك وشركات بطاقات الاعتماد التابعة لها تصدر تقاريرها للربع الثالث من العام الجاري، وكلها سجلت أرباحاً عالية

تراجعا حاداً في أرباحه، على خلفية إجراءات داخلية في البنك، وبلغت أرباح البنك الإسرائيلي الثالث من حيث الحجم، بنك ديسكونت، في الربع الثالث من هذا العام، ١٦٨ مليون شيكل، أي ما يعادل ٤٣ مليون دولار، بتراجع بنسبة ١٨٪ عن أرباح الفترة نفسها من العام الماضي. وسجل البنك في الربع الثالث من العام الجاري بلفت ٥٢ مليون شيكل، تعادل ١٣,٢ مليون دولار، أي ما يعادل ١٧٨ مليون دولار، وهذا يعني ارتفاعاً بنسبة ٣٨٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال بنك هيبينليثومي إن أرباحه في الربع الثالث من العام الجاري بلغت ٨٦ مليون شيكل، وهي تعادل ٢٢,٢ مليون دولار، وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة ٣٦٪ عن أرباح الفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت الأرباح في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري ٣٢٩ مليون شيكل، تعادل ٨٥ مليون دولار، وهذا يشكل تراجعاً بنسبة ١٨٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي.

كذلك، أصدرت شركات بطاقات الاعتماد، التي تملكها البنوك الكبرى، تقاريرها الفصلية، في الوقت الذي يسعى فيه بنك إسرائيل المركزي إلى طرح مشروع يقضي بإلزام البنوك التجارية ببيع شركات بطاقات الاعتماد، كي يمنع تركيز كبير للاحتكارات. وأعلنت شركة بطاقات الاعتماد «يساركارت» التابعة لبنك «هيوغليم» أن أرباحها في الربع الثالث من العام الجاري بلغت ٦٦ مليون

قال تقديرات إسرائيلية جديدة إن الضرر من قرار مفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن وسم بضائع المستوطنات قد يكون هامشياً، لأنه سيطال ٢٥٪ إلى ٣٣٪ فقط من أصل صادرات المستوطنات إلى الاتحاد الأوروبي والتي تتراوح سنوياً ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار. إلا أن الخوف الأكبر هو أن يكون هذا القرار فاتحة لمقاطعة أوسع للمنتجات الإسرائيلية في الأسواق الأوروبية. وفي المقابل، أصدر مركز الأبحاث في الكنيست الإسرائيلية تقريراً أكد فيه أن الصادرات الإسرائيلية بالمجمل سجلت ارتفاعاً في العام ٢٠١٤. أيضاً، وأنه منذ العام ١٩٩٩ وحتى العام الماضي سجلت الصادرات ارتفاعاً بنسبة ٢٥٠٪.

وتقول المصادر الإسرائيلية إنه على الرغم من قرار مفوضية الاتحاد الأوروبي، إلا أن لكل دولة من دول الأعضاء الحق في تطبيقه أم لا. إذ بموجب القرار، على كل دولة أن تضع إشارة على منتجات الأغذية والخضار والفاواكه والنبيد والعسل ومساحيق التجميل، التي مصدرها من المستوطنات. لكن القرار لن يسري على الأدوات والمعدات الكهربائية، التي تصنع في المستوطنات، ويهدف القرار إلى عدم تضليل المستهلك، الذي يقتر بنفسه مقاطعة بضائع المستوطنات، دون سواها من البضائع الإسرائيلية.

ويقدر مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد الإسرائيلية، أوهاد كوهين، أن الإشارة ستوضع على منتجات بقيمة ٥٠ مليون دولار سنوياً، من أصل منتجات المستوطنات في الأسواق الأوروبية، والتي تتراوح قيمتها بالمجمل ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً. وحسب رايه، فإن هذا لا يُعد ضرراً جدياً للصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا، لأن الضرر سيطال جزءاً بسيطاً من أصل إجمالي الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، والذي يصل إلى ١٨ مليار دولار سنوياً.

وأشار كوهين، مفسراً تقديراته، إلى أن القسم الأكبر من منتجات المستوطنات هو مواد خام وقطع الكترونية تدخل في أجهزة أخرى، ولهذا لا يتم وضع الإشارة عليها، وهي ليست متضررة من القرار، ليقصر الضرر على المنتجات الزراعية السابق ذكرها.

ويتخوف رئيس اتحاد المزارعين الإسرائيلي، مئير تسور، من أن المقاطعة ستطال لاحقاً جميع المنتجات الزراعية الإسرائيلية. وقال، في تصريحات صحفية، إن الخوف هو أن المواطن الأوروبي لا يعرف الجغرافيا جيداً وقد يقرر مقاطعة البضائع الإسرائيلية بشكل جارف، وهذا ما سيضر بالبضائع الاقتصادية بشكل أكبر. وشاركه في هذا التقدير مدير عام مجلس النباتات الإسرائيلي، تسفي ألون، الذي قال إن أوروبا تستورد نباتات بنحو ٥٠٠ ألف طن سنوياً، بقيمة مالية تتراوح ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار. وزعم أن بضائع المستوطنات هي جزء صغير، إلا أن المقاطعة قد تمتد لتشمل جميع البضائع الإسرائيلية.

تقديرات سابقة

وكان تقرير سابق لقسم الأبحاث في الكنيست الإسرائيلي قد حذر من أن الاقتصاد الإسرائيلي سيكون عرضة لأضرار كبيرة، في حال تم تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية على نطاق واسع، على الرغم من أن كل القرارات التي صدرت حتى الآن لم تؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي مباشرة. ويقول التقرير إن الاتحاد الأوروبي نشر، في السنوات الأخيرة، الخطوط العامة لسياسة تعامله مع المستوطنات في جميع المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، الفلسطينية والسورية. وبموجب هذه السياسة، لن تحظى البضائع الإسرائيلية المنتجة في تلك المناطق بالإعفاء الجمركي في دول الاتحاد الأوروبي، كما تحصل عليه البضائع الإسرائيلية الأخرى.

فقد قرر الاتحاد الأوروبي منع استيراد المنتجات الزراعية العضوية واللحوم والحليب والبيض والدجاج من المستوطنات، ابتداءً من الثلث الأخير من العام الماضي ٢٠١٤. وحسب تقديرات إسرائيلية، لن يكتفي الاتحاد الأوروبي بأنظمة المقاطعة الجديدة التي فرضها على إسرائيل في مجال صناعة الحليب والمنتجات الحيوانية، بل سيسوسها إلى فروع أخرى تشمل، حسب التقديرات إسرائيل، صناعة الخمور والدجاج.

وعززت إسرائيل عن خشيتها من توسيع نطاق القرار ليشمل أيضاً الفواكه والخضروات والمواد الغذائية المصنعة، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على مجمل الصناعات الغذائية التي تعتمد على مواد خام تنتج في المستوطنات. وليس هذا فحسب. فقد شهد العام الماضي تراجع شركات أوروبية عن المشاركة في مشاريع إسرائيلية بنوية، ومن بينها انسحاب شركتين، إيطالية وهولندية، من مناقشتين لبناء ميناءين بحريين، في ظل تزايد عدد الشركات والمؤسسات الأوروبية التي تعلن مقاطعتها لاقتصاد المستوطنات، أو للاقتصاد الإسرائيلي ككل. فقد انسحبت شركة «بوسكالييس» الهولندية العملاقة وتبعها شركة «كوندوتي دي اغوا» الإيطالية، اللتان تعملان في مجال البنى التحتية، من مناقصة دولية نشرتها إسرائيل لإقامة ميناءين بحريين في مدينتي حيفا وأسدود، وذلك «على خلفية العواقب السياسية السلبية لنشاطهما في إسرائيل».

تغطية خاصة: إسرائيل تتغير ديمغرافيا واجتماعيا

هل إسرائيل في طريقها لأن تصبح «دولة دينية»؟

«بعد بضعة أجيال: هل نحن في طريقنا إلى دولة دينية؟». هذا هو السؤال المركزي الذي يشكل هاجس أوساط مهتمة بمستقبل دولة إسرائيل وسيرورات تطورها. الديمغرافي والاجتماعي، بما يستعين من أسئلة «ثانوية» أخرى من ضمنها: «هل سيصبح المتدينون أغلبية في الدولة؟ وهل سيتلاشى المجتمع العلماني ويختفي؟ وهل نحن في مستهل سيرورة سنتهتي بهجرة كثيفة للعلمانيين من البلاد؟» وهي تساؤلات طرحتها الصحافية راخيل مالك بودة على مجموعة من المثقفين وعلماء الاجتماع والحاخامين اليهود الإسرائيليين وجمعت إجاباتهم عليها. واستمرت مواقفهم وآراءهم، في تقرير موسع نشرته صحيفة «مكور ريشون» (يعينية) يوم ١٣ تشرين الثاني الأخير، برسم ما تصفه الصحافية بـ«الأماسة» العلمانية كما تتجسد أمامنا: الخوف من يوم قائم تصبح فيه العلمانية غير ذات معنى أو أهمية وتحول إسرائيل إلى دولة شرعية أصولية يديرها متدينون! بما يستدعي، بل يحتم، في نظرها، طرح «سؤال آخر هو: هل سيبقى ثمة علمانيون في إسرائيل بعد ٢٠ سنة؟»، أو «بكلمات أخرى: هل يمكن الحديث، منذ الآن، عن موت العلمانية (في إسرائيل)؟»

الديمغرافيا وخليط الدولة والدين والقومية

تستدرك الصحافية فتقول إن استخدام تعبير «موت» في سياق الحديث عن جمهور كبير جدا في دولة إسرائيل «قد يبدو مبالغا فيه»، لكن اللقاءات التمهيدية العديدة التي أجرتها مع عدد من العاملين في الحقل الثقافي في مدينة تل أبيب «تبيّن أنه حتى لو كانت المعطيات تشير إلى غير ذلك، ربما، إلا أن هذا الخوف هو السائد اليوم، عاطفيا وشعوريا، في حاضرة غوش دان» (مدينة تل أبيب وضواحيها من المدن المحيطة، في وسط إسرائيل)... وثمة شعور عميق بأن ظهر البعير على وشك الانقراض، «لأن ثمة تيارا علمانيا في دولة إسرائيل، بكل شرائحها، لكن هذا التيار يشعر اليوم بأنه أقلية، إذ أن خليط الدولة والدين والقومية أخذ في إحكام الحصار حوله»، كما تورد على لسان أوري مسجاف، الصحافي في جريدة «هارتس»، الذي يؤكد أن موجة هجرة العلمانيين اليهود من إسرائيل «تحصل الآن»، وأنه «لا يمكن إجراء نقاش حول هذا الأمر بمزعل عن التطرف القومي . اليميني المتصاعد باستمرار، إلى جانب اعتداءات وانتهاكات أخرى كثيرة تطال الديمقراطية، سلطة القانون، حقوق الأقليات والقيم التي قامت هذه الدولة على أساسها، وإذا ما استمر هذا المنحى، فمن المؤكد أن هجرة العلمانيين ستصبح أكثر كثافة وأسرع وتيرة». ويضيف مسجاف: «نحن جسدون جدا في الضحك والسخرية من جميع جارئاتنا الدول غير الديمقراطية وغير الحرة، لكن الحقيقة أننا نتقدم نحوها بخطوات هائلة!»

وتستعين الكاتبة ببعض النتائج التي توصل إليها أرنون سوفير، أستاذ الجغرافيا سابقا في جامعة حيفا وأبرز منظري «الخطر الديمغرافي» (العربي، أساسا)، فيما يتعلق بعدد المتدنيين اليهود في إسرائيل خلال العقود القريبة والتي نشرها ضمن بحث بعنوان «إسرائيل ٢٠١٠ - ٢٠٣٠». في الطريق نحو دولة دينية، يتمتع فيها المتدينون اليهود بثقوى من حيث الوزن العددي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي وهو ما سيؤدي، في نهاية المطاف، إلى موجة كبيرة وواسعة من هجرة العلمانيين من إسرائيل، (اقرأ عن البحث في مكان آخر من هذه الصفحة).

وفي السياق ذاته، أشارت الكاتبة إلى سلسلة تقارير صحافية حول «الخطر الديمغرافي» بثتها القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي قبل بضعة أسابيع ورد خلالها... مثلا، أن ثمة توقعات، مبنية على معدلات التكاثر الطبيعي، تقول بأن المتدنيين اليهود (من جميع الاتجاهات) سيشكلون نحو ٥٣٪ من مجمل سكان إسرائيل في العام ٢٠٣٤ وأن ما بين ٢٣٪ حتى ٤٠٪ من مجمل سكان الدولة في العام ٢٠٥٩ سيكونون من المتدنيين الحريديم!

وفي المقابل، يرى الحاخام موسى روط، حامل لقب الدكتوراة في الفلسفة من جامعة بار إيلان، أن «الأغلبية العلمانية ليست شرطا لبقاء إسرائيل دولة ديمقراطية»، ويقول: «نعتقد أحيانا بأن أحد الأخطاء الكبرى التي يرتكبها المتدينون هو وضع الكيهاه (الطائفة الدينية اليهودية)، لأن هذه في أيامنا لا تقول الكثير عن الإنسان... إنها تقيم ما ينسبه حدا مصطفا بين التدين والعلمانية... ونظريا، إذا ما خلغ جميع المتدنيين الكيهاه عن رؤوسهم فسيترشح إن لا أقلية دينية هنا ولا أغلبية علمانية، بل هي مجموعة كبيرة من جدا من الناس المرتبطين باليهودية وبالترافيد بشتى الصور وبمختلف المستويات، مقابل أقلية صغيرة جدا اختارت القطيعة.»

ويصّب هذا الكلام في خلاصة أنه «رويدا، رويدا، ينشأ هنا ويتنامى قطاع وسطي واسع جدا مكون من تشكيلة واسعة من «غير المعرفين». متدينون ابتعدوا عن الدين، علمانيون اقتربوا من الدين، متدينون سابقون، تقليديون وما بينهم، إنه قطاع كبير جدا، إلى درجة أنه أصبح من الصعب وصفه بالقطاع، بل يبدو أنه هو التيار المركزي في المجتمع الإسرائيلي.

تذكير

البروفسور أرنون سوفير: تحوّل إسرائيل إلى دولة دينية يفاقم الخطر على استمرار وجودها!

حذرت دراسة صدرت في إسرائيل في العام ٢٠١١ وحملت عنوان «إسرائيل ٢٠١٠ - ٢٠٣٠»، في الطريق إلى دولة دينية، من أن إسرائيل تسير في اتجاه التحول إلى دولة دينية بصورة تشكل خطرا على استمرار وجودها.

وقد أعد الدراسة رئيس معهد «حاكين للأبحاث الجيو - إستراتيجية» في جامعة حيفا البروفسور أرنون سوفير الذي يعتبر أحد أبرز خبراء الشؤون الديمغرافية في إسرائيل، ووضع مخطط تهويد الجليل، ونشرت ترجمة عربية لها ضمن سلسلة «أوراق إسرائيلية» الصادرة من مركز مدار (الرقم ٥٥). وقال بيان صادر عن جامعة حيفا إن هذه الدراسة هي استمرار لدراسات سابقة أعدها سوفير وتصف التحولات الديموقراطية التي تمر على المجتمع الإسرائيلي من خلال التركيز على النمو الطبيعي في الوسط اليهودي الحريدي (أي اليهود المترمّنين دينيا) والوسطين الديني والعلماني وبين العرب وانكساعات ذلك على هذه التحولات.

وتوصل سوفير إلى استنتاجات مفادها أن المتدنيين اليهود سيشكلون أغلبية بين السكان في إسرائيل في العام ٢٠٣٠، وأن هذا أمر من شأنه أن يؤدي إلى أحد ثلاثة سيناريوهات. وفيما يلي ما كتبه بهذا الشأن:

السيناريو الأول: ما كان هو ما سيكون

بما أن القيادة الإسرائيلية، في العقود القريبة على الأقل، لن تكون مختلفة عن تلك الموجودة اليوم، فكل المخاطر والتحديات التي فصلت في الدراسة ستبقى ماثلة وستتعاظم. وستشهد، في المستقبل، مزيدا من ضعف الديمقراطية مقابل القوى الدينية المناوئة للديمقراطية، وعجز الكنيست عن تادية مهماته، واستئصال القوى المتحملة إلى قاعدة معيارية. وفي غياب القدرة على الحكم، ستعاطم الحركة في اتجاه تل أبيب لتفقد المناطق اليهودية البعيدة عن المركز وزيّنها الديمغرافي - الاقتصادي حتى الانهيار المزروج، أي انهيار الأطراف البعيدة عن المركز من جهة، وانهيار دولة تل أبيب من جهة أخرى.

على صعيد جودة الحياة والمستوى المعيشي، نرى أن الانهيار قد بدأ، ومن المتوقع أن يستمر ويزداد تسمارا في المستقبل. إذ ستعج إسرائيل بالأولاد الحريديم الفقراء نسبيا، وبالسكان العرب البدو كثيри الأولاد والفقراء جدا. وهؤلاء جميعا سيقدون إلى تدهور إسرائيل نحو العالم الثالث.

ونظرا لأن شيئا لن يتغير على الساحة السياسية - الحزبية، ففي انتخابات ٢٠٣٠، أو في الطريق نحو ٢٠٤٠، ستظهر في إسرائيل أغلبية من المتدنيين، وسيسنّ الكنيست سلسلة طويلة من القوانين الدينية، وستشهد هجرة واسعة من

لا يمكن الحديث عن المجتمع الإسرائيلي وما يتعمل في داخله من تحولات وسيرورات بمعزل عن السياق السياسي العام، بالطبع. بل يذهب بعض المتحدّثين في هذا التقرير إلى القول إن هذا السياق، تحديدا، هو الذي «يفسر سيرورة التابتع والتفرق الحاصلة بين قطاعات المجتمع الإسرائيلي المختلفة». وبكلمات أخرى، فإن «تصاعد قوة العرب ووزنهم يدفع كثيرين (من اليهود) إلى البحث عن هوية مميزة وعن قاسم مشترك واسع. علاوة على ما في ذلك من ردة فعل على الوضع الأمني، بالطبع». وتعتبر معدة التقرير إن «في هذا الشعور ما يفسر، أيضا، سر نجاح نفتالي بينيت في تصوير حزبه (البيت اليهودي) بأنه حزب جميع مصوته!» ويقول البروفسور أشير كوهن، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، إن «المتدنيين يظهرون كأنهم الممثلون الأميون للموقف اليميني الحقيقي في الدولة، وليس ثمة شك في أن لهذا تأثيرا كبيرا وعميقا على وعي الانتداء، فضلا عن أنه يتجسد، أيضا، في تحوّل اليسار المتدين إلى ما يمكن وصفه بأنه فشل إحصائي... وفي هذا الإطار، يطرح السؤال: ما هي دائرة الانتماء الأقوى والأهمّ، أم هو الموقف اليميني أم التدين؟».

ويعتقد روط بأن المركّب القومي يؤثر كثيرا على التوجهات والوجهات، لكنه لا يكتفي بهذا التفسير، بل يقول: «صحيح أن تصاعد قوة العرب يدفع الناس (اليهود) إلى البحث عن هوية خاصة بهم، لكن يوجد سبب إضافي آخر لهذا التحول نحو التدين يتمثل في الشعور بالخواء والملل في عالم العلمانية؛ ويجزّم بأنه «إذا ما استمرت هذه الوجهات، فلا شك في أن الدولة ستصبح أكثر تدينا وأكثر يهودية». ويضيف: «وأننا أومن بأنه سيكون لدينا رئيس حكومة متدين في مرحلة ما ليست بعيدة، رغم أن هذا لا يعني أنه سيستبدل قوانين الدولة بقوانين الشرعية (اليهودية)، بل يعني الجوّ العام الدولة - كيف تبدو الشوارع، ما هي الألبسة المقبولة، أية مضامين يتم بثها في قنوات ووسائل الاتصال المختلفة وما إلى ذلك.»

السياق السياسي و «تصاعد قوة العرب»

لا يمكن الحديث عن المجتمع الإسرائيلي وما يتعمل في داخله من تحولات وسيرورات بمعزل عن السياق السياسي العام، بالطبع. بل يذهب بعض المتحدّثين في هذا التقرير إلى القول إن هذا السياق، تحديدا، هو الذي «يفسر سيرورة التابتع والتفرق الحاصلة بين قطاعات المجتمع الإسرائيلي المختلفة». وبكلمات أخرى، فإن «تصاعد قوة العرب ووزنهم يدفع كثيرين (من اليهود) إلى البحث عن هوية مميزة وعن قاسم مشترك واسع. علاوة على ما في ذلك من ردة فعل على الوضع الأمني، بالطبع». وتعتبر معدة التقرير إن «في هذا الشعور ما يفسر، أيضا، سر نجاح نفتالي بينيت في تصوير حزبه (البيت اليهودي) بأنه حزب جميع مصوته!» ويقول البروفسور أشير كوهن، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، إن «المتدنيين يظهرون كأنهم الممثلون الأميون للموقف اليميني الحقيقي في الدولة، وليس ثمة شك في أن لهذا تأثيرا كبيرا وعميقا على وعي الانتداء، فضلا عن أنه يتجسد، أيضا، في تحوّل اليسار المتدين إلى ما يمكن وصفه بأنه فشل إحصائي... وفي هذا الإطار، يطرح السؤال: ما هي دائرة الانتماء الأقوى والأهمّ، أم هو الموقف اليميني أم التدين؟».

ويعتقد روط بأن المركّب القومي يؤثر كثيرا على التوجهات والوجهات، لكنه لا يكتفي بهذا التفسير، بل يقول: «صحيح أن تصاعد قوة العرب يدفع الناس (اليهود) إلى البحث عن هوية خاصة بهم، لكن يوجد سبب إضافي آخر لهذا التحول نحو التدين يتمثل في الشعور بالخواء والملل في عالم العلمانية؛ ويجزّم بأنه «إذا ما استمرت هذه الوجهات، فلا شك في أن الدولة ستصبح أكثر تدينا وأكثر يهودية». ويضيف: «وأننا أومن بأنه سيكون لدينا رئيس حكومة متدين في مرحلة ما ليست بعيدة، رغم أن هذا لا يعني أنه سيستبدل قوانين الدولة بقوانين الشرعية (اليهودية)، بل يعني الجوّ العام الدولة - كيف تبدو الشوارع، ما هي الألبسة المقبولة، أية مضامين يتم بثها في قنوات ووسائل الاتصال المختلفة وما إلى ذلك.»

العلمانية أنهت مهمتها التاريخية

وردا على سؤال عما إذا كان يعتقد بأن العلمانيين سيكونون معينين بالعيش في دولة كهذه، يقول: «لقد أخذوا فرصهم. اليسار العلماني حكم الدولة طوال عشرات السنين وإن خسّر فيبدو أن ثمة سببا وجيها لذلك، ثم يعيض: نحن نرى في أوروبا أيضا أنه كلما اتسعت العلمنة والولداد تضاعلت معدلات الولادة، بينما يهاجر العرب إلى هناك ويسيطرون... إن النماذج الوحيدة التي نعرفها نحن في نماذج الدول الإسلامية ومن الخطا المقارنة بيننا وبينها، لأن الأمر ليس بمبائة القول بأن الديمقراطية والدكتاتورية هما الشكلان الممكنان للسلطة، ولذلك فنحن لا نريد سلطة! وردا على سؤال آخر عما إذا كان يعتقد بأن «دولة إسرائيل ليست في حاجة إلى علمانيين»، قال روط: «أنا لا أعتقد أننا في حاجة إلى علمانيين... ونظرة إلى الوراء،

يمكن القول كما قال الحاخام كوك (ابراهيم كوك هو الحاخام الأكبر الأول للأشكناز في فلسطين برز في محاولاته تقريب الصهيونية إلى المتدينين) بأن دور العلمانية كان ضروريا في المرحلة التي لم تكن فيها اليهودية قادرة على تدبير أمور إدارة الدولة والجيش... أما وقد أصبح المتدينون يحتلون جميع هذه المواقع، فيالإمكان القول إن العلمانية قد أنهت مهمتها التاريخية. كل ما قامت به يستطيع القيام به اليوم أشخاص متدينون... و«نعتقد أن العلمانية في العالم أجمع قد استنفدت ذاتها، ونظرا لكونها تقود إلى نوع من التدمير الذاتي، فيبدو أنه من الأجدي الانتقال إلى المرحلة التي تليها!»

معطيات... اتساع التدين وتبدل المواقع

يقول التقرير إن معطيات مختلفة من أبحاث إحصائية عديدة «تدل، حقا على أن دولة إسرائيل تمر الآن في ذروة سيرورة اتساع التدين وتعمقه. فقد أظهر بحث من العام ٢٠١٢ أجراه معهد غوثمان أن ٨٠٪ من اليهود في إسرائيل يؤمنون بالله، ٧٦٪ منهم يحافظون على حرمة السبت، ٢٩٪ يحيون ليلة الفصح العبري، ٧٨٪ لا يتناولون اطعمة غير حلال في عيد الفصح العبري. ٤٠٪ من العلمانيين اليهود يحافظون على قواعد وأحكام الطعام الحلال و ٢٦٪ من العلمانيين يصومون في يوم الغفران العبري، ومع ذلك كله، فإن ٤٠٪ من اليهود الإسرائيليين يعرفون أنفسهم بأنهم علمانيون - وهي نسبة ثابتة لم تتغير طوال سنوات عديدة جدا.»

ويتقرح البروفسور أشير كوهن تفسيرا آخر لهذه المعطيات فيقول إن غالبية كبيرة من العلمانيين تضيء الشموع في عيد الأنوار (حانوكا) لأن هذا العيد قد اكتسب صبغة مناسبة قومية، وليس لأن البعد الديني هو الذي يعينهم. والأمر ذاته يمكن قوله عن إحياء ليلة الفصح، إذ أصبحت هذه أشبه بمناسية عائلية. لكن هذه الأمور أصبحت ملموسة بصورة واضحة الآن لأن المتدنيين يحتلون مواقع مركزية في السلطة، وهذا عامل مهم آخر يعزّز شعور «موت العلمانية». من الواضح أن النخب العلمانية التي أدارت البلاد وحدها في الماضي، نشاهد الآن أمورا لم ترها من قبل، إطلاقا... فمعدين رئيس جهاز «الشاباك» ومتدين قائد عام للشرطة، ومتدين مرشح لرئاسة جهاز «الموساد»، وهذا كله يخلق شعورا بزيادة المتدنيين عددا وانتشارهم، لكن ما تغير في الحقيقة هو ليس عدد المتدنيين، بل موقعهم ومكانتهم في المجتمع.»

موجة استعراق، لا تدين

يرى د. تومر بيرسكو، الباحث والمحاضر في موضوع الأديان عامة، واليهودية خاصة، أن نظرة فاحصة إلى المجتمع الإسرائيلي تبين أن ثمة «نفضة يهودية»، قوامها أن المتمنين إلى مجموعة العلمانيين ودوائرهم المختلفة «يدون اهتماما بالتقاليد الدينية بشكل جوانبها، لكن هذا لا يعني التوقف عن كونهم علمانيين بالمفهوم السوسيوولوجي، بل العكس هو الصحيح. إنهم يحددون لأنفسهم كيف يترجم هذا اللقاء بينهم وبين التقاليد الدينية، إنهم يخطون لأنفسهم بدلة يهودية على



إسرائيلي: سؤال الدولة الدينية يتخذ منحى أكثر حدة. (إبنا)

هواهم وكما يشهون أن يلبسوا. ليست في هذا أية عودة جماعية إلى الدين».

ويشير بيرسكو إلى وجهة أخرى تتمثل في «موجة الاستعراق» (التعصب والاستعلاء العرقي) التي يجسدها، في رأيه، ازدياد قوة حزب «البيت اليهودي» خلال السنوات الأخيرة. ويقول: «لدينا حزب ديني قومي وفجأة، ذات يوم، يفضّون إليه امرأة علمانية، ثم علمانياً آخر. إنها موجة يتم خلالها تعريف الإسرائيليه بأننا الانتماء إلى الشعب اليهودي، وهو ما يتحدد ليس وفقا لمدى الالتزام بالشرعية اليهودية وأحكامها، بل بموجب السؤال: «مع من تتماهى؟». وبهذا المعنى، فإن يانون ميجال وأبيلت شاكيد هما «يهوديان جدا»، ليس بالمفهوم الديني وإنما بالمفهوم الوطني، وهذا التماهي، بالذات، هو الذي يتيح لمجموعات مثل الصهيونية الدينية استيعاب أشخاص لا يلتزمون بالأحكام الدينية مطلقا، بل لمجرد كونهم يتماهون معها كأشخاص ووطنيين. ونفتالي بينيت هو التجسيد الأبرز لهذه الظاهرة. فهو رئيس الحزب الديني الأكبر، بينما هو لم يدرس الشريعة اليهودية بصورة جدية ويختلف، تمام الاختلاف، عن كل الذين أشغلوا رئاسة حزب «المفدال» سابقا، ومعنى هذا أن ثمة شرعية لهذه المواقف، أيضا؛ ويرى بيرسكو إن هذه الظاهرة تجسد «تحولا اجتماعيا واضحا، دون شك، وهذا لا يعني أن هؤلاء الأشخاص ليسوا علمانيين، لكن هذا الوضع يثير خوفا كبيرا وشديدا لدى كثيرين من العلمانيين الذين لا تربطهم رابطة حقيقية بالدين وشرائعه وشعاره». ومن هنا، فهو يعتقد بأن «دولة إسرائيل تصبح، بكثير من المعاني، أكثر تعددية وأكثر نوعا. ثمة شرعية أكبر لمجموعات دينية مختلفة وقد تشكل هنا نوع من اليهودية الإسرائيلية التي تمثل ظاهرة من الازدهار الثقافي وهذا أمر رائع، المجتمع بحاجة إلى هذا لكي ينمو ويرزدهر.»

المشرقية - هوية جديدة؟

ولإغلاق دائرة الحديث عن الهويات، يختم التقرير بمحاولة استيضاح مكانة ودور اليهود المشرقيين في هذه السيرورة بمجملها من خلال طرح السؤال التالي: هل يعني موت العلمانية، علميا، انتصار المشرقية؟

وفي محاولة الإجابة عن هذا السؤال، يقول د. مئير بوراغلو، أستاذ الفلسفة في الجامعة العبرية في القدس، إن كثيرين من أبناء الطوائف اليهودية المشرقية «يروون أن هذا التقسيم الثنائي بين متدنيين وعلمانيين لا يمثلهم ولا يعبر عنهم. ومن هنا تاتي شرعية التمسك بالتقاليد. أي أن هذا التقسيم الثنائي يتيح لليهود الشرقيين الذين كانوا يعرفون أنفسهم سابقا بأنهم علمانيون إمكانية تعريف أنفسهم الآن بصورة أكثر دقة وتحديدا، ونتيجة لذلك، يهتّز التصنيف على أساس متدين - علماني ويتزعزع، والاتجاه الأبرز الذي يعكس هذا هو بين المثقفين الشرقيين، الذين كانوا أكثر ملامة في الماضي لنموذج القوس الديمقراطي الشرقي (حركة اجتماعية تأسست في العام ١٩٦٦ بمبادرة مجموعة من أبناء الطوائف اليهودية الشرقية في إسرائيل من أجل تقليص الفجوات في المجتمع الإسرائيلي). علمانيون يتبتنون ميول وتوجهات اليسار الأشكنازي.»

هل هذا واقعي؟

فيقدومون ردا على ما يحصل في الجانب الآخر من المتراس - الإسلام المتطرف في سنوات الثلاثين من القرن الحالي.

بما أن كثيرين من العلمانيين سيهجرون البلاد، في إطار هذا السيناريو، فسيضطر الباقون إلى القبول بنمط حياة ديني وبناطقة دينية. الاكتظاظ السكاني الشديد، واللعنف المستحل، وثقافة السكن التي تميز الحريديم، لن تشكل عوامل داعمة لعودة البيئية، للمتزهات الخضراء ومنهج التخطيط القومي المنظم. والجيش الإسرائيلي البيئية، كذلك، ولكن مع مزيد من القبعات الدينية. الطيارون سيكوتون حريديم، وكذا المقاتلون في الوحدات الميدانية وفي شتى المنشآت والمراكز الاستخباراتية، وعدد المتهربين من الخدمة العسكرية في تل أبيب سيتناقص كلما تفضى التدين في البلاد.

وفي كل الأحوال، فإن الديمقراطية الفوضوية السائدة في إسرائيل منذ بضعة عقود تتقف عند شفا تغيرات عميقة.

ومن بين السيناريوهات الثلاثة التي عرضناها هنا، يبدو لنا هذا الأخير الأكثر احتمالا للتحقق. ومن الجلي أنه إذا ما دفعت القيادة الدينية شعب إسرائيل في اتجاه ضم مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة، فإننا نعود بذلك إلى السيناريو الأول والأشدّ فظاعة.

وماذا بشأن مجابهة المشكلات الموضوعية المتمثلة في الاكتظاظ الشديد والنزاع القومي المرير؟ سيتوجب على إسرائيل الاستثمار أكثر في شبكات المواصلات الناجمة (القطارات السريعة التي تغطي البلاد كلها، أولا وقبل أي شيء آخر)؛ نقل جميع المؤسسات القومية التي لا تزال قائمة في تل أبيب إلى القدس، إذ إن قيادة دينية ستكون أكثر إصفاة من العلمانيين لاحتياجات العاصمة. ولن يكون ثمة مهرب من تشريع قوانين صارمة ضد استمرار البناء في مختلف أنحاء الدولة التل البيئية. وبالمعل، ستكون هذه دولة أقل ديمقراطية - فوضوية وأكثر إكراه.

سيكون لزاما وصول ميزانيات الثقافة والتعليم والصحة إلى المناطق النائية عن المركز، فيما سيغفلغل إلى المدارس في تل أبيب ضباط الثقافة والإعلام، وهو ما يحاولون صده الآن في عدة مدارس نخوية، وإزاء السيرورات الديمغرافية التي عرضت آنفا. يجب أن يكون تدريس مواضيع البيئية والجماليات إلزاميا من رياض الأطفال وحتى المدارس الثانوية، وسعيا إلى مواجاة الزيادة المتوقع في عدد الأولاد الحريديم في المدارس الابتدائية، سيتوجب جعل تدريس المواضيع الأساسية جزءا لا يتجزأ من أي مناهج تعليمي في إسرائيل، بغية إكساب كل مواطن في الدولة الأدوات الأساسية اللازمة لمواجهة تحديات سوق العمالة الحديثة في عالم متطور وثقافسي.

متابعات

مخطط إقامة بلدات يهودية جديدة في النقب يثير سجلا صاخبا في إسرائيل



موقع ستقام فيه إحدى البلدات الخمس الجديدة في النقب.

رافقت مصادقة الحكومة الإسرائيلية على مخطط إقامة خمس بلدات جديدة في النقب، في مطلع الأسبوع الماضي، خلافات جدية بين مؤيد ومعارض للمخطط. ولم يتطرق طرفا هذا الخلاف إلى المخطط الأصلي، «مخطط برافره» الذي تقرر تجميده قبل سنتين ويهدف إلى ترحيل العرب البدو عن قراهم الموجودة قبل تاسيس إسرائيل دون أن تعترف إسرائيل بها أبدا، وإنما تسعى إلى هدمها ومصادرة أراضيها البالغة مساحتها مئات آلاف الدونمات وإقامة بلدات يهودية صغيرة مكانها. والبلدات الخمس التي تمت المصادقة عل إقامتها تشكل مرحلة أولى في هذا المخطط.

ويدور الخلاف بين الإسرائيليين من مؤيدي ومعارضى المخطط الحالي حول ما إذا كانت إقامة البلدات الجديدة ستؤثر على أسعار البيوت، وهل هنالك منطِق في إقامة بلدات جديدة بدلا من توسيع بلدات ومدن قائمة، وهل ثمة جدوى في رصد مبالغ كبيرة من أجل إعداد البنية التحتية للبلدات الجديدة، ومن هي الشريحة السكانية التي تحاول الحكومة نقلها إلى النقب، وقد جمع تقرير نُشر في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، يوم الجمعة الماضي، مواقف مؤيدي ومعارضى المخطط.

كي لا يهرب الأولاد إلى تل أبيب

أحد مؤيدي القرار الحكومي هو رئيس المجلس الإقليمي «ميرحافيم» في النقب، شاي حجاج، اعتبر أن إقامة البلدات الجديدة هو أمر ضروري. «الأفراد بحاجة إلى مكان يسكنون فيه، وهنا الحل العقلاني لمشكلة غلاء المعيشة. ومن يأتي إلى هنا بإمكانه شراء قطعة أرض بمبلغ ١٥٠ ألف شيكل، وباستثمار إجمالي يبلغ مليون شيكل ستكون لديه فيلا رائعة».

وأضاف حجاج أن «الحكومة استثمرت في السنوات الأخيرة في البنية التحتية هنا، ومهمتنا الآن هي إحضار أفراد إلى هنا. لقد انتهت قصة دولة تل أبيب، والآن بدأ عهد دولة النقب»، في إشارة إلى انتقال عدد كبير من سكان إسرائيل من وسط إسرائيل إلى النقب، في جنويها.

وقال حجاج إنه توجد في منطقة مجلسه الإقليمي منطقة صناعية («نوعام») وأنه يتوقع أن تبلغ مساحتها في المستقبل ثلاثة آلاف دونم، بينها ٥٠٠ دونم تم بيعها لشركات، وأنه يوجد في هذه المنطقة الصناعية حاليا مصنع لمنتجات الألبان وسوبرماركت تابع لشبكة رامى ليفي ومصنع لتصنيع حاويات بلاستيكية، وهناك ٢٦ مصنعا تنتظر الدخول إلى هذه المنطقة الصناعية وإن التقديرات تشير إلى أنها ستوفر عشرة آلاف مكان عمل جديد. ورأى حجاج أن ثمة منطقا في إقامة البلدات الجديدة الصغيرة، «من يريد السكن في المدينة يسكن في المدينة، ومن يريد السكن في القرية (البلدات الصغيرة) يسكن في القرية. أنا كبرت في موشاف (قرية زراعية) ولا أرغب في السكن في مدينة. أنا أؤيد تكبير (مدينة) أوفكايم، وسنبذل كل ما في وسعنا من أجل أن تتطور المدن القريبة منا، لكن يستحيل أن يسكن ابني في أوفكايم، وإذا أردت أن يسكن أولادي في المنطقة، فعلي أن أهتم بهم واحتياطي الأراضي ويتوفر قطع أرض شاذرة للبناء. جميع الموشافيم استنفدت مساحة أراضيها بموجب تاما - ٣٥ (الخارطة الهيكلية القطرية)، ولم يعد بالإمكان توسيعها. ولهذا، إن أردت ألا يهرب ابني إلى وسط البلاد، فإني ملزم بإقامة بلدة جديدة».

ويرى حجاج أن ثمة سببا آخر يحول دون إمكانية توسيع بلدات قائمة، وهو أن «البلدة التي يوجد فيها أكثر من ٥٠٠ وحدة سكنية لا تعد بلدة ريفية وإنما بلدة طباع مدينة. وهذا سيلحق ضررا بالمدن القريبة منا».

رغم المسوغات التي يطرحها حجاج وكثيرون غيره، إلا أن كثيرين يطرحون من الجهة الأخرى أسئلة حول جدوى إقامة البلدات الجديدة، خاصة وأن مسافة السفر بسيرة من إحدى هذه البلدات إلى مدينة أوفكايم، على سبيل المثال، لا تستغرق أكثر من خمس دقائق فقط.

ويبلغ عدد سكان أوفكايم اليوم ٢٨ نسمة، لكن يجري توسيعها في هذه الأثناء من خلال بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية في أحياء جديدة، ما يعني أنه يتوقع أن يرتفع عدد سكان المدينة بنسبة عشرات بالمائة. كذلك تجري أعمال بناء مكثفة في مدن أخرى في النقب، مثل نتيفوت وكريات غات ويروحام، ومن المقرر أن تفتتح محطة قطار في أوفكايم بعد بضعة أسابيع. الأمر الذي سيسهل التنقل على من يسكن في هذه المدينة ويعمل في تل أبيب ومنطقتها. وتشير التقديرات أيضا إلى أن وصول سكة الحديد إلى أوفكايم سيؤدي كثيرين إلى الانتقال للسكن فيها، لأن تكلفة الحياة فيها أقل منها في وسط إسرائيل.

استثمار في تجارة الأراضي

مقاول البناء ايلى بن موحا لا يرى أن قرار إقامة البلدات الجديدة يحمل بشرى سارة. ويقول إن «إقامة البلدات الجديدة سيؤثر على البناء في أوفكايم، فإقامة بلدة جديدة تأتي على حساب تقوية البلدة الموجودة. ومن خطط لشراء عقار في أوفكايم، سيتراجع عن شرائه عندما يسمع أنهم سيقومون خمس بلدات جديدة. وقبل أربع أو خمس سنوات كان ثمن قطعة الأرض هنا ٢٧٠ ألف شيكل، بينما يبيعونها اليوم بـ ٤٠٠ ، ٤٥٠ ألف شيكل. ونصف الأشخاص الذين اشتروا عقارات هنا فعلوا ذلك لغرض تجاري».

وأوضح بن موحا أنه ليس جميع الذين يشترون قطع الأرض للبناء هذه هم أشخاص ميسورو الحال. «إنهم يأخذون قروض إسكان كبيرة. وأي ساكن

يأتي إلي من أجل بناء بيت يأخذ قرضا بنسبة ٨٠٪ من ثمن الأرض. الجميع يريد بيتا على قطعة أرض، وبدلا من شراء شقة جميلة في المدينة بمليون شيكل يبنون بيتا هنا بمليون و ٦٠٠ ألف شيكل. السبب ليس نقصا في البناء المتعدد الطوابق في أوفكايم».

وفي أوفكايم أيضا يجري جذب مستثمرين. ويقول صاحب مكتب وساطة العقارات، موشيه عطية، إن «ثلاثي البيوت التي يجري إنشاؤها في أوفكايم هي فيلات، والأرباح من تأجير الشقق للاستثمار تتراوح ما بين ٦٪ و ٨٪. وارتفاع أسعار العقارات في السنوات الأخيرة يتراوح بين ١٢٪ - ١٥٪. ويوجد هنا عدد كبير من المستثمرين الذين يؤجرون الشقق للسكان المحليين ويوجد طلب كبير».

وأضاف أن «ثمن فيلا بمساحة ١٠٠ متر مربع يبلغ ١٫٣ مليون شيكل، بينما ثمن شقة مؤلفة من أربع غرف في حي قديم يبلغ ٥٠٠ ألف شيكل. ومن يشتري البيوت الجديدة هم السكان القدامى الذين يريدون تحسين وضع سكنهم، بينما تنتقل الأزواج الشابة والعائلات إليها من أجل تحقيق حلم السكن في بيت خاص».

«البلدات الجديدة لن تقوي اقتصاد النقب»

يدور في هذه الأثناء صراع واسع النطاق حول صورة النقب والجليل بعد عدة عقود، على ضوء مخططات حكومية. وإلى جانب مخطط البلدات الخمس، هناك مخطط آخر لإقامة عشر بلدات، صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠١١، وستبنى في إطارها ثلاثة آلاف وحدة سكنية. كذلك هناك مخطط لإقامة بلدة «حيران» على اقربا قرية أم الحيران البدوية، وهي أكبر القرى العربية غير المعترف بها في النقب. كما صادقت الحكومة على إقامة ثلاث بلدات أخرى، هي «كيسيف، وكرميت» و«شيزاف».

ويضاف إلى ذلك موجة توسيع كبرى للموشافيم والكيبوتسات جارية في السنوات الأخيرة. وصادقت اللجنة الفرعية للشؤون التخطيطية البديئية، في بداية تشرين الثاني الفائت، على مخطط بناء ٥٠ ألف وحدة سكنية جديدة في الموشافيم والكيبوتسات في أنحاء مختلفة من البلاد. لكن «ذي ماركر» أشارت إلى أن هذه الخطوات والقرارات لا تعني أن أعمال البناء ستنتقل في الفترة القريبة المقبلة وأنه في حالة البلدات الخمس الجديدة في النقب، معنى القرار أنه ستبدأ إجراءات قد تُلغى خلالها إقامة قسم من البلدات. لكن الاتجاه واضح.

فيعد سنوات طويلة لم تُقم خلالها بلدات جديدة داخل الخط الأخضر،

ويدو أن السياسة الآن تتجه نحو إقامة بلدات الفيلات في الضواحي. وفي الوقت الذي اعتبر فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الأسبوع الماضي، أن هذه المخططات هي «بشرى لمواطني إسرائيل»، اعتبر خبراء تخطيط أن هذا الاتجاه ليس أقل من «كارثة» بالنسبة لإسرائيل.

والجانب الأول الإشكالي في هذه المخططات الحكومية، وفقا لمسؤول إسرائيلي ضالع في هذا النوع من البناء، يتعلق بتكاليفه المرتفعة التي يتعين على الدولة تكديها. «في بلدة جديدة تشمل ١٠٠ وحدة سكنية تدفع الدولة ٥٠ مليون شيكل على أعمال الحفريات وحدها، وهذا يعني أن التكلفة هي ٥٠٠ ألف شيكل للوحدة السكنية الواحدة، ويضاف إلى ذلك تكاليف بمئات آلاف الشواقل على البنية التحتية الأخرى. وبطبيعة الحال، تنخفض هذه التكاليف عندما يزداد عدد الوحدات السكنية، لكن لا أحد يعرف ما إذا كانت هذه البلدات ستكبر ومتى».

وهناك معارضة لهذه المخططات داخل وزارة المالية الإسرائيلية أيضا. وعبر المسؤول عن مجال الإسكان في الوزارة، عيران نيتسان، عن معارضته لإقامة البلدات الجديدة، مشيرا إلى أن إقامتها ستمس بالبلدات الموجودة في النقب وستجذب منها الشريحة السكانية القوية من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية. واستعرض نيتسان التكلفة المرتبطة بإقامة البلدات الجديدة، والمرتتبة عن إقامة بنية تحتية جديدة، في مجالات الصرف الصحي والشوارع وشبكات الكهرباء وما إلى ذلك. ولفت إلى أن الأرض في إسرائيل هي مورد أخذ بالتناقص، واستخدامها من أجل إقامة بلدات الفيلات ليس ناجعا مقارنة بتوسيع بلدات أو مدن قائمة، وأن هذا الأمر سيلحق ضررا بسياسة الكثافة السكانية وتقلص احتياطي الأراضي للأجيال القادمة.

وتبين من بحث أجرته جمعية «ميرحاف»، التي تشجع على السكن في المدن، أن تكلفة بناء وحدات سكنية في بلدة جديدة تبلغ أربعة أضعاف البناء في بلدة قائمة. ويقول مدير عام الجمعية ومؤسسها، درور غرشون، إنه «يوجد في النقب ٢٥١ تجمعا سكنيا، ٢٨ منها فقط هي مدن ويسكنها ٨٤٪ من مجمل سكان النقب، بينما يسكن ١٦٪ من السكان في ٢٢٣ بلدة صغيرة. فلماذا ينبغي إضافة بلدات أخرى؟».

وأشار غرشون إلى أن «المدن الثماني والعشرين القائمة ليست ناجحة من الناحية الاقتصادية. وإذا كانوا يريدون تقوية النقب، فينبغي تقوية المدن التي توفر الخدمات. فالدراسات تبين أنه عندما تكون المدن ضعيفة، يكون محيطها كله ضعيفا، وعندما تكون المدن قوية يكون محيطها قويا. وقد رأينا في هذه المنطقة ولم يجر أي تخطيط لإقامة بلدة فيها».

وقال بلمار إنه توجد خطط لإسكان بدو في بلدات جديدة ستقام في النقب. «لدى حركتنا ثلاث نوى بدوية. واحدة للمسرحين من الجيش، أخرى لبلدة بدوية من نوع جديد وبداية نواة تهدف لإقامة بلدة عربية في شمال البلاد، رغم أننا نحاول إقناعهم ببناء أحياء في بلدات قائمة. يجب أن تكون في النقب تشكيلة متنوعة من الألوان ولا يمكن تحويله إلى أبيض ـ أسود».

هذا يحدث في عدة أماكن في البلاد. مثلا، عندما ازدهرت مدينة نهريا بسبب الهجرة الإيجابية، ازدهرت معها البلدات المحيطة بها. وعندما عانت مدينة كريات شومون من هجرة سلبية، ضعفت الكيبوتسات حولها. بضع عشرات من العائلات التي ستاتي للسكن في بلدة جديدة لن تؤدي إلى تطوير اقتصاد النقب وتقويته».

«مخطط لمصلحة الأقوياء»

يدور سجلا منذ فترة طويلة حول البلدات الصغيرة التي تنتشر المئات منها في أنحاء إسرائيل، وازداد هذا السجال صخبا في أعقاب مصادقة الحكومة على مخطط البلدات الخمس الجديدة في النقب. وانعكس ذلك في أقوال المهندسة والناشطة البيئية أورنا أنجل: «هذا مخطط سيء، رغم أنني من مؤسسي حزب موشيه كحلون (كولونوا، برئاسة وزير المالية الإسرائيلي) وأومن بطهارة نواياه».

وأضافت أنجل أن «هذا المخطط يحقق بالضبط أجندة الحكومة الحالية، وهي أولا وقبل أي شيء آخر تفضيل الأقوياء على حساب الضعفاء، والأسوأ هو أن هذا يحدث في فترة كحلون. هذا المخطط لا يقوي النقب وإنما يضعفه، ويحول ميزانية ثمة حاجة كبيرة إليها في المدن القائمة إلى خارجها، وتمنح هذه الاموال إلى جهات جديدة تأتي إلى هذا المكان (أي البلدات الجديدة)، والنتيجة هي جذب مجموعة سكانية قوية إلى البلدات الجديدة،

بينما يستمر ضعف مدن النقب. وفي الوقت الذي يسود فيه اتجاه في العالم يتمثل في الانتقال من أماكن صغيرة يصعب كسب الرزق فيها إلى المدينة، نرى أن حكومة إسرائيل تصرف وكأننا ما زلنا في سنوات التسبعين، من يوطن الصحاري في العالم اليوم؟ إسرائيل وحدها فقط تمول إنشاء خمس بلدات جديدة لبضعة نخبيين. وعدا ذلك، فإن الآثار البيئية المترتبة عن بلدات الأطراف تنعكس في تدمير الكثير من الحيز لخدمة مصلحة عدد قليل من الأشخاص. وهذا أكثر أمر غير بيئي يمكن فعله».

لكن مسؤولي وزارة البناء الإسرائيلية لا يرون تناقضا بين تقوية البلدات القائمة وإقامة البلدات الجديدة. واعتبر وزير البناء، يوفاف غالانت، أن إقامة البلدات الجديدة في النقب تتبج من الحاجة إلى زيادة عرض الشقق في النقب تمهيدا لنقل قواعد الجيش الإسرائيلي إلى هذه المنطقة. وأضاف إن هذا المخطط يأتي في موازاة الاستثمار بمبالغ كبيرة في مدن النقب، وقال إنه جرى التوقيع خلال الشهر الماضي على اتفاق لبناء ٢٠ ألف وحدة سكنية في بئر السبع و ٣٠ ألف وحدة في عسقلان.

مخطط لإسكان ٤٠٪ من سكان إسرائيل في النقب والجليل

ورغم أن موظفي وزارة المالية يرددون طوال الوقت شعارات ضد هذه البلدات، إلا أنهم لا يمتلكون برهانا على أنها تضر بالبيئة».

وأدعى بلمار بأن إقامة هذه البلدات في النقب تهدف إلى مصادرة أراضي البدو والحفاظ عليها كي لا يسكنها البدو. «كيف يمكن لبلدة مقامة على ٧٠٠ دونم أن تحافظ على الأرض كي لا يسيطر عليها البدو؟ ولنقل أن داية هي بلدة ستقام على ١٠٠٠ دونم، ما هي أهمية ذلك مقابل القرى غير المعترف بها القائمة على عشرات آلاف الدونمات؟ أنا لا أقول إنه لا توجد أهمية للحفاظ على الأرض، لكن في هذا المستوى الحل الوحيد هو أن على الدولة تطبيق القانون»، في إشارة إلى ترحيل البدو عن قراهم وأراضيهم. واعتبر أن إقامة بلدات جديدة لا يمس بالبلدات القائمة، وقال إنه «لو لم تكن هناك بلدة عومر لما كانت بئر السبع وبلدات (للسرائح القوية اجتماعيا واقتصاديا) مثل عومر وليهافيم وغفاعوت بار وميتار أقيت في الجنوب جميع أولئك الذين أرادوا الهرب منه في حينه. بئر السبع اليوم لا تشبه بئر السبع قبل أربعين عاما. في ذلك الوقت قال جميع أساتذة الجامعة والأطباء «سنمنح فرصة أخيرة للجنوب من خلال عومر». وهذا ما أبقاهم هناك فلم يهربوا شمالا. وعندما تقام بلدة كعذه، سيرغب أولاد البروفسور من عومر في العيش بالقرب من ذويهم، وإذا كان الأمر مكلفا فإنهم سينتقلون للسكن في حي آخر في بئر السبع. ليس صحيحا القول إن أية بلدة جديدة تدمر مدينة، عدا ذلك، فمدينة عراد ليست بحاجة إلى ٣٠٠ عائلة تسكن بالقرب منها، بل عليها أن تفرح لان الأولاد من هناك سيأتون إلى دورات في المدينة ويحولونها إلى عاصمتهم».

تقرير جديد: علاقة يهود العالم بإسرائيل تتحدّد تبعاً لتوجهاتهم السياسية

«التقرير يشير الى أن أكثر النقاط إشكالية في علاقة يهود العالم بإسرائيل هي فترات «المواجهات» العسكرية»

كتب برهوم جرابيسي:

قال تقرير جديد لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي»، التابع للوكالة اليهودية- الصهيونية، إن طبيعة علاقات أبناء الديانة اليهودية في العالم بإسرائيل محكومة لتوجهات كل واحدة من المجموعات والمنظمات، وكذلك التيارات المنتشرة بين اليهود. وأعطى التقرير مثالا واضحا بقوله إن علاقة المجموعات ذات التوجهات الليبرالية بإسرائيل وتأييدها لسياساتها أضعف من المجموعات ذات التوجهات المحافظة. ونذكر، بناء على تقارير أخرى، أن غالبية يهود العالم تتبنى توجهات ليبرالية أو بعيدة عن الديانة وعن المؤسسات الصهيونية.

وامعهد سياسة الشعب اليهودي»، أو حسب تسميته السابقة «معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي»، بدأ عمله في إطار الوكالة الصهيونية في العام ٢٠٠٤، ويرأس مجلسه الإداري، في السنوات الأخيرة ، المستشار السابق للرئيس الأميركي دينيس روس. واضطر المعهد مؤخرا إلى اسقاط كلمة «تخطيط» من اسمه، نظرا لما خلقته من حساسية لدى المنظمات اليهودية، التي ستبدو وكأن المعهد، كذراع للوكالة الصهيونية، هو من يحدد لها نهجها المستقبلي. وتنبع أهمية المعهد من حقيقة أن حكومات إسرائيل تبنت الكثير من تقاريره وتوصياته في السنوات الأخيرة.

ويصدر المعهد سنويا تقارير عن أوضاع اليهود في العالم، مع تركيز خاص على

علاقتهم بإسرائيل، إضافة الى تقديم تقارير متخصصة، وخاصة في المواضيع

الديمقراطية. إلا أنه أصدر في العام الجاري تقريره السنوي بأجزاء تخصصية، ومنها

هذا التقرير الذي يركز فيه بشكل خاص على علاقة اليهود الأميركيان بإسرائيل.

وتمهيدا لتقرير بهذا المستوى، يعقد المعهد ندوات وطلوات مستديرة عديدة،

لكنه يعترف في هذا التقرير بأن المسح لا يشمل توجهات يهود العالم بالضرورة،

إذ أن من يتعاطى مع دعوات المعهد غالبا هم أولئك المعنويين بلورة المجتمعات

اليهودية في أوطانهم والمشاركون في المؤسسات الصهيونية والدينية في

المدول المختلفة. بمعنى أن من هم بعيدون عن تلك الأطر لا يشاركون في ندوات

كهذه عادة.

ويقول المعهد في تقريره «إن العلاقات بين المجتمعات اليهودية في العالم،

وخاصة بين المجتمعين الأكبرين، في الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل،

واجهت أحداثا وأجواء سياسية مختلفة تسببت في تعقيد هذه العلاقات. فمكانة

إسرائيل في العالم وردها على أحداث سياسية مختلفة تازم المجتمعات اليهودية

بتقييم كيفية انعكاس العلاقات مع إسرائيل على أوضاعها، وبشكل أكبر من ذي

قبل.

ويضيف التقرير أن هذه التقييمات تضع الكثير من اليهود أمام مصاعب جدية

في بلورة العلاقات مع إسرائيل. وتبرز الصعوبة الأكبر في العالم لدى الأجيال

الشابة، التي تختلف أطرها الاجتماعية ومسارات بلورة مواقفها السياسية، اختلفا

كبيرا جدا عما هو قائم لدى الأجيال المتقدمة.

وقضية الأجيال الشابة وابتعادها عن اليهودية والشعور بعدم الانتماء للمشروع

الصهيوني (إسرائيل) هو أحد الملفات الساخنة التي تعالجها الحركة الصهيونية

من خلال معاهدها ومؤسساتها المختلفة، ومن بينها «معهد سياسة الشعب

اليهودي»، فقد جاء في أحد التقارير الأخيرة أن من بين أسباب ابتعاد الأجيال

الشابة عن اليهودية والمؤسسات الصهيونية، هو ابتعاد الأهالي عن هذه

المؤسسات وعدم إرسال أبنائهم إليها. فمثلا، ٢٥٪ «فقط» من اليهود في الولايات

المتحدة الأميركية يرسلون أبنائهم إلى مدارس ومؤسسات يهودية، بينما ترتفع

هذه النسبة في فرنسا إلى ٦٠٪ وفي بريطانيا ٦٠٪، وتهبط في ألمانيا إلى ٢٠٪

وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى ١٥٪.

وينظر الحركة الصهيونية وإسرائيل، فإن الانخراط في المدارس والمؤسسات

اليهودية يشكل مؤشرا على تسكك الأجيال الناشئة بديانتهم. ورغم إثارة هذه

القضية بشكل مكثف خلال العقدين الأخيرين، إلا أن كل الأبحاث والاستطلاعات

تدل على تراجع مستمر في نسب المنخرطين في هذه المؤسسات.

وما يعزز هذه الاستنتاجات هي معطيات استطلاع أجري في الولايات المتحدة

وكشف الكثير عن ابتعاد اليهود عن هذه المؤسسات وما يحمله ذلك من آثار.

ويقول الاستطلاع إن ٤٠٪ من نسبة الزواج المخلط بين اليهود في أميركا بلغت في

السنوات الأخيرة ٥٨٪، بينما ترتفع بين العلمانيين من اليهود وحدهم إلى ٧١٪.

كما دول الاستطلاع أن ٣٣٪ من اليهود في سن ٣٣ عاما ما دون يعتبرون أنفسهم

«من دول ديانة»، وهي نسبة ترتفع باستمرار. حسب البحث الذي رافق الاستطلاع.

ويقول تقرير آخر لمعهد سياسة الشعب اليهودي، عن ابتعاد الأجيال الشابة

عن اليهودية والسياسات الإسرائيلية، «إن الكثير من الشبان اليهود الأميركيان

الذين يرفعون رايات أخلاقية بمستويات عالية، يتوقعون من البلدان التي يشعرون بالانتماء إليها، مثل الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، أن تتصرف بالمعايير الأخلاقية نفسها. فالى جانب انتقاداتهم إلى إسرائيل ينتقدون الولايات المتحدة أيضا، ونسرى قادة ومثقفين يهودا أميركان يكترون من وصف أنفسهم بأنهم يؤمنون بالعدالة الاجتماعية، على المستويين العالمي والمحلي».

ويتابع التقرير «إنه على اساس ما جاء، وخلافا لأجيال سابقة، فإن زيارة هذه

المجموعات إلى إسرائيل تزيد من انتقاداتهم للسياسة الإسرائيلية. وقد وصف

أحد الشبان اليهود مستوى الحياة في إسرائيل وكيفية التعامل مع «تجارة الجنس

والعاملين فيها» واضطهاد العمال الأجانب، وقضايا البدو الذين ليا تتوفّر لديهم

المياه».

ويطرح تقرير «معهد سياسة الشعب اليهودي، الجديد العدوان الإسرائيلي

على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤ كمؤنذج لتباين المواقف، إذ يشير إلى إنه إلى

جانب بيانات التأييد لإسرائيل من المنظمات والشخصيات اليهودية، ظهرت

أيضا انتقادات غير قليلة لإسرائيل، من كتاب يهود مؤثرين. كذلك، فقد نشبت

خلال العام الأخير خلافات حادة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية في

مسائل تتعلق بالمفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ولكن خلافات أكثر حدة ظهرت

إبان المفاوضات بين الدول الكبرى وإيران، والتي انتهت بتوقيع اتفاق. والموقف

الإسرائيلي، الذي تميز بالشدود والحدة، وضع بعض شخصيات المجتمع اليهودي

في الولايات المتحدة في وضع حرج.

والحرج نفسه كان، أيضا، من رد فعل إسرائيل على ما أسماه التقرير «الأحداث

الاسامية في العالم، وبالأساس في فرنسا»، إذ أن دعوة إسرائيل اليهود

الفرنسيين إلى الهجرة إليها بسبب تلك العمليات سببت حرجا كبيرا، هي أيضا،

وتداولت المجتمعات اليهودية سؤال ما إذا كان من المناسب أن تطلق إسرائيل

مثل هذه الدعوة بصورة علنية.

ونذكر هنا ما أاجع هذا الجدل داخل المجتمع الفرنسي اليهودي، تحديدا،

هو رد فعل الرئاسة والحكومة الفرنسيتين الغاضب على دعوات إسرائيل، التي

واجهت انتقادات علنية من داخل إسرائيل ومن يهود فرنسيين أيضا.

ويشير التقرير بشكل واضح إلى نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في العام الجاري، إذ جاء: كذلك، تؤثر الأحداث الإسرائيلية الداخلية على العلاقات مع اليهود في العالم. ففي ربيع هذا العام جرت الانتخابات البرلمانية، وقبيل الصيف تشكلت حكومة جديدة تسعى الى تحقيق أهداف لا يتفق معها كثير من يهود العالم، ومنهم يهود الولايات المتحدة أساسا، وخاصة في مسائل العلاقة بين الدين والدولة». كما كان المعهد ذاته قد أشار في تقرير سابق له إلى موقف يهود العالم من قانون «إسرائيل دولة للقومية اليهودية»، إذ يعتبرون أنه قانون زائد ولا حاجة له، كما يجدون صعوبة في تفسيره أمام مجتمعاتهم الديمقراطية. عدا كونه يعيد مسألة «من هو يهودي» الى الواجهة.

وتسعى الأحزاب الدينية المتزمنة والصهيونية المشاركة في الحكومة، مثل

«يهדות هتורה»، و«شاس» والبيت اليهودي»، إلى سن سلسلة من القوانين التي

تشدد قبضة المؤسسة الدينية على مناحي الحياة العامة، وخاصة في ثلاثة

جوانب أساسية: «حلال الأغذية»، «العمل والمواصلات أيام السبت»، و«قانون الزواج»

(أي، الزواج المدني).

وحتى الأيام الأخيرة، أدرج على جدول أعمال الكنيست حوالي ٦٠ مشروع قانون

من المتدينين والعلمانيين، تتعلق كلها بالعلاقة بين الدين والدولة، والائتلاف

الحاكم ليس مماسكا في هذا الملف الساخن. إذ أن كتلة «كولانو» (كلنا) تحيل

إلى المحافظة على الوضع القائم، دون إجراء أي تغيير فيه، لأنها تعارض تشديد

القوانين القائمة، وفي المقابل، فهي تعد بعدم تأييد مبادرات لسن قوانين تغير

الوضع القائم في اتجاه العلمانية. وهو ما يسعى إليه حزب الليكود الحاكم، أيضا.

كما يشير التقرير إلى أن نصف يهود العالم ليسوا مقتنعين بأن الحكومة

الإسرائيلية الحالية تسعى بجديّة للتوصل الى اتفاق مع الجانب الفلسطيني، رغم

أن غالبية اليهود تؤمن، حسب التقرير، بما يسمى «أخلاقية الجيش الإسرائيلي».

إسرائيل موضوع خلافي

ويقول التقرير إن هنالك حالة من التقاطع الأخذ في التعمم خلال العقدين الأخيرين في المجتمعات اليهودية في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة، تؤدي

إنكار الاحتلال و«تهوية المشاعر» - هكذا تتعامل وزارة

التربية والتعليم الإسرائيلية مع الهبة الشعبية الفلسطينية!

«كل ما تعرضه الوزارة على الطلاب في هذه الفترة المتوترة هو انعدام أي تطرق إلى التاريخ والتمحور في مشاعر الفرد وفي كليشيتها جوفاء.»

ليس هذا إلا استمرارا طبيعيا للإنكار المتواصل لواقع الاحتلال من جانب جهاز التربية والتعليم في إسرائيل المشبع بالسياسة الحزبية»

أما الاستمرار «الطبيعي» لهذا الميل وهذا المنحى فهو معالجة «صدمات» الطلاب من دون الخوض في السؤال عن سبب حصولها، كما حدث في حالة أبناء المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من «غوش طيف» (قطاع غزة)، والذين كانوا مقتنعين بأنهم تعرضوا لحدث يذكر بكارثة (هولوكوست) ثانية. المبرر الذي تستخدمه وزارة التربية والتعليم لإدارة ظهرها للسباق الواسع هو الحاجة إلى تجنب الخوض في السياسة. هذا الخوف من السياسة يمكن اكتشافه، أيضا، في الوثائق المختلفة التي نشرتھا الوزارة في أعقاب «موجة الإرهاب». هكذا، مثلا، تذكر إحدى الوثائق خوف أولئك القيمين على إدارة النقاش في الصف التدريسي من «مغبة رلة اللسان والإدلاء بتصريح سياسي». وليس صدفة، أيضا، أن تلك الوثيقة نفسها تحيل إلى منشور المديرية العامة للوزارة بعنوان «توجيهات عامة بشأن القيود على النشاط السياسي ـ الحزبي من جانب العاملين في سلك التعليم». ذلك أن المجال السياسي يعتبر «تابو» يحظر على المعلمين، جميعا، الاقتراب منه، لكنه لم يصبح كذلك إلا لأن قادة الوزارة، وفي مقدمتهم الوزير نفسه، احتكروا لأنفسهم هم، وحدهم، حق الإدلاء بتصريحات ومواقف سياسية.

إن إنكار الاحتلال من جهة، والتركيز على المشاعر وحدها من جهة أخرى، هما مجرد نمودجين فقط عن كون مناهج التدريس، كتب التدريس والتعليم غير الرسمي مشبعة بالسياسة. وحين يعود نفتالي بينيت ويدعي بأن «الشعب لا يمكن أن يكون محتلا في وطنه، فإنما هو يعبر،» في الحقيقة، عن سياسة وزارته، الجوهريّة والأساسية. فهل ثمة ما هو سياسي أكثر من هذا؟؟؟

(*) أستاذ تاريخ التربية في جامعة تل أبيب وعضو سكرتارية «فوروم التعايش في النقب للمساواة المدنية»، نقلًا عن موقع «هوكوتس» الإلكتروني، ترجمة خاصة.

الكنيست يصادق على إلغاء «قانون المساواة في تحمل العبء»!

***الحريديم يحققون شرط انضمامهم إلى الحكومة الحالية: إعفاء الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية وإلغاء إمكانية فرض**

عقوبات جنائية على المتطهرين بينهم من تأديتها مستقبلا* تيار «الليطائيين» يعارض التعديل ويشن هجوما عنيفا على «يهودت هتوراه»*



الحريديم في إسرائيل: قدرة جماعية عالية على الأفلت من التجنيد.

كتب سليم سلامة:

صادق الكنيست، ليلة ٢٤ تشرين الثاني الأخير، على تعديل رقم ٢١ لقانون الخدمة الأمنية، بالقراءتين الثانية والثالثة، وذلك بأغلبية ٤٩ مؤيدا مقابل ٣٦ معارضا من بين أعضاء الكنيست.

ويقضي التعديل الجديد، الذي بادرت إليه الحكومة، بتمديد فترة إعفاء الشبان الحريديم التام من التجنيد لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي بسبع سنوات إضافية أخرى، حتى العام ٢٠٢٠ (بدلا من العام ٢٠١٧، حسب نص القانون السابق)، كما يقضي أيضا بإلغاء إمكانية اتخاذ أية عقوبات جنائية بحق من لا يتجنّد من بين هؤلاء الشبان حتى العام ٢٠٢٣.

وكان الكنيست قد صادق على هذا التعديل يوم ١٦ تشرين الثاني الماضي، بأغلبية ٦٠ عضوا ومعارضة ٥٥ عضوا، وهو تعديل حكومي جاء في شرح أسبابه ودوافعه آنذاك: «إن سنّ التعديل رقم ١٩ (تعديل على «قانون الخدمة الأمنية» أقرّ في العام ٢٠١٤) أثار معارضة قوية لدى جمهور الحريديم وأثار تنفيذه مخاوف من مغبة المش بالمنح الإيجابي الذي ظهرت بوادره من قبل وأشار إلى ارتفاع مستمر وتدريجي في عدد المتجندين من بين هذا الجمهور، وهو ارتفاع طرأ حتى قبل الشروع في تطبيق أحكام التعديل المذكور، والتعديل رقم ١٩ هو المعروف باسم «قانون المساواة في تحمل العبء» أو «قانون تجنيد الحريديم».

ويحدد التعديل الجديد فترة جديدة تبدأ من يوم ٢٠١٧/٧/٨، يمكن، منه فصاعدا، مواصلة تأجيل الموعد القانوني لتجنيد الشبان الحريديم في تادية الخدمة العسكرية «طالما بقي عدد المتجندين من بينهم منسجما مع الأهداف التي وضعتها الحكومة». ويضيف أنه «إذا ما تبين في سنة معينة أن هذه الأهداف لم تتحقق في تلك السنة، يتم إلغاء التسوية بشأن تأجيل موعد تادية الخدمة ويخول وزير الدفاع بدلا من ذلك، صلاحية تأجيل الخدمة حتى سن ٢١ عاما فقط (بدلا من السن القانوني، ١٨ عاما). وبدءا من هذه السن، يمكن منح الإعفاء من الخدمة لـ ١٨٠٠ شاب حريدي يوظفون على تعلم التوراة، بينما يسري على الآخرين واجب تادية الخدمة العسكرية أو الخدمة الوطنية - المدنية».

ويحدد التعديل الجديد، أيضا، «فترتي تأقلم» بحيث يتم تمديد «فترة التأقلم الأولى» حتى يوم ٢٠٢٠/٦/٣٠ لضمان فترة تجريبية أطول يتم خلالها استخلاص العبر بشأن إجراءات التجنيد، ثم تأتي بعدها «فترة تأقلم ثانية» تبدأ يوم ٢٠٢٠/٧/٨ وتستمر حتى يوم ٢٠٢٣/٧/٣٠. وإذا ما تطابقت معيقات تجنيد الشبان الحريديم خلال «فترة التأقلم الثانية» هذه مع الأهداف التي حددتها الحكومة، يستمر العمل بـ«التسوية» ذاتها التي تم اعتمادها خلال «فترة التأقلم الأولى». أما إذا ظهر إخفاق في تحقيق هذه الأهداف، فعندئذ يمنح طلاب المدارس الدينية الحريديم إعفاء من تادية الخدمة حتى سن ٢١ عاما. ومن تلك السن، يخول وزير الدفاع صلاحية تأجيل خدمة هؤلاء «على أساس أهداف التجنيد التي تضعها الحكومة، طبقا لتوصيات وزير الدفاع»!

ويشكل تخويل وزير الدفاع هذه الصلاحية، إلى جانب «تحديد أهداف التجنيد طبقا لتوصياته»، إلغاء فعليا لخيار العقوبات الجنائية التي ينفيها فرضها ضد أي شاب حريدي يتهرب من تادية الخدمة العسكرية الإلزامية، وهو الخيار الذي نصت عليه الصيغة السابقة للقانون.

وفي معرض عرضه التعديل الجديد (التأجيل) على الكنيست، قال وزير الدفاع، يعلون، إن «مسألة تجنيد الحريديم هي مسألة هامة جدا للمجتمع الإسرائيلي بالمنظور التاريخي... إنه جرح مفتوح في جسد المجتمع الإسرائيلي يمثل في السؤال: من يخدم ومن لا يخدم... ثمة شرائح سكانية نتعامل معها بشكل استثنائي، مثل النساء المتدينات، الدرور والعرب، وكذلك الحريديم. وبالنسبة للحريديم، فإنتي أومن بضرورة تمكينهم من تادية الخدمة العسكرية، لا فرضها عليهم بالإكراه... ينبغي أن

البعض، إذ يصنّ ممثلو «شاس» و«يهودت هتوراه» على تمرير هذا التعديل وإقراره قبل التصويت على قانون الميزانية، لأنهم يعرفون حقيقة شركائهم (ويقصد الليكود ورئيس الحكومة)... ما يفعله الليكود الآن هو خيانة للقيم الصهيونية!» ومن جهتها، قالت عضو الكنيست تسيبي ليفني («المعسكر الصهيوني»)، إن رئيس الحكومة، نتنياهو، «كان يعرف أنه سيعود إلى تغيير هذا القانون، منذ لحظة إقراره في العام الماضي... لقد قال، شخصيا، آنذاك، إنه يتعين عليه التفكير، أيضا، بالتألف مستقبلي (مع الحريديم)»!

وأعلن حزب «يش عتيد» واتحاد الطلاب الجامعيين في إسرائيل نيتهما تقديم التماس إلى المحكمة العليا ضد هذا التعديل الجديد والمطالبة بإصدار أمر قضائي يلزم بإلغائه.

شروط انضمام الحريديم إلى الائتلاف

التعديل الجديد هو جزء أساس من اتفاقية الائتلاف الحكومي الجديدة بين «الليكود» وكتل الأحزاب الحريدية وشكل (تشريعه) الشرط المركزي والأهم الذي وضعت هذه الأحزاب للموافقة على الانضمام إلى الائتلاف الحكومي الجديد الذي تشكل في أيار من العام الجاري وأتاح إقامة حكومة بنيامين نتنياهو الحالية (الحكومة الـ ٣٤ في إسرائيل) في أعقاب انتخاب الكنيست الـ ٢٠ (الحالي) في آذار الأخير. وقد كان واضحا أن انضمام أحزاب الحريديم إلى الائتلاف الحكومي الجديد

ناشط من «القوس الديمقراطي الإسرائيلي»: مهرجان إحياء ذكرى رابين هذا العام كان في خدمة اليمين الإسرائيلي!

مهرجان إحياء ذكرى رابين وحّد اليسار واليمين تحت شعارات فارغة عن السلام وضد العنف بينما عزّز الوضع القائم عمليا ودعا إلى سلام في ظل استمرار الاحتلال من دون طرح أي من الأسئلة الصعبة

مع الديمقراطية؟ لمثل هذه التظاهرة التي تشارك فيها كل الأطراف، بما في ذلك «بني عكيفا» (الحركة الشبابية المركزية لدى المتدينين الوطنيين في إسرائيل) والمستوطنون، بمن فيهم رئيس من التيار التقنيقي، ثمة رسالة واحدة فقط: استمرار الوضع القائم، بمصادقة، بملابحة وبدعم اليسار. الحل الأبعد الذي يبدي المستوطنون المعتدلون قبوله هو السلام مع الاحتلال. إنهم معنونون بشرعية يسبقها اليسار، باسم وحدة الشعب، هذه هي الرسالة المنبعثة من المهرجان الذي أقيم مساء السبت (٣١ أكتوبر)، حتى وإن رفعت خلال بعض الشعارات المؤيدة لحل دولتين للشعبين.

وفي النهاية، أن الألوان أيضا تطعيم أسطورة رابين محقق السلام. إن أحد الأسباب التي أدت إلى فشل اتفاق أوسلو كان عدم استعداد رابين للمضي قدما والذهاب إلى حد تقديم ما يمكن أن يكون مقبولا على الفلسطينيين، مثل السيطرة على الحرم القدسي الشريف، جعل القدس عاصمة مشتركة ووقف البناء في المستوطنات. لم يكن هذا بمثابة صنع معروف من جانبه. وحتى بعد أوسلو، بقي هو المحتل، الذي يواصل البناء الحثيث في المستوطنات. علينا الحذر من الوقوع في شرك الدعاية اليمينية، على غرار «ليس ثمة شريك» وهم يريدون رمينا في البحر» (دعاية وتحريض متواصلان حتى يومنا هذا برداء «المفتي الحسيني الذي ساعد النازيين على إبادتنا»). جميع العروض التي قدمت للفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو لم تكن كافية من أجل التوصل إلى السلام. إيهود باراك أقتنع اليسار بأننا كنا على وشك تحقيق السلام، لكن لم يكن لدينا (وليس لدينا الآن) شريك جدي. غير أن باراك، مثل أولمرت أيضا، لم يوافقا على بلوغ الحد الأدنى المطلوب الذي يتيح للقيادة الفلسطينية الرجوع إلى شعبها بعرض سخي، مقبول، يكون في مركزه وقف فوري للبناء في المستوطنات، سيطرة فلسطينية على الحرم القدسي وعاصمة مشتركة، إلى جانب اعتراف مبدئي بمسؤوليتنا عن مأساة الفلسطينيين.

إن مهرجاننا حقيقيا لإحياء ذكرى رابين كان ينبغي أن يطرح هذه الأمور جميعها أيضا.

الذين أحرقوا عائلة فلسطينية باكملها ولم يتركوا منها سوى طفلا واحدا، التجول بحرية مطلقة. متى ستفهم أن اليمين المتطرف والأقل تطرفا سيفعل كل شيء دفاعا عن البلاد الموعودة؟ فلا نقاش مع المعتقد اليماني.

وفي الوقت الذي نشأشارك فيه نحن في مهرجان «لا سياسي» يعذون هم جميع البدائل، السرية والعلنية، لحرب لا هوادة فيها ولا تسويات ضد السلام وضد إخلاء المستوطنات، الذي يشكل عنصرا ضروريا وحيويا للسلام. ليست لديهم أية موانع أو كوابح أخلاقية. سنجد، على الدوام، مستوطنين يقولون كلاما جميلا، فيما يجهر الآخرون الأرضية للاستيلاء على الكنيست والحكومة، لاحتلال مواقع قيادية في الجيش والقضاء على الديمقراطية وكم أفواه اليسار، باسم سلطة الأغلبية. وإذا لم يؤد هذا كله الثمار المرجوة، فستبقى المواجهة العنيفة خيارهم. اغتيال رئيس حكومة يعتبر، دائما، عمل «مجانين» يسبرون على طريق بعض الحاخامين «المتطرفين»، لكنهم لا يلفظون خارج المعسكر، إطلاقا، بل يواصلون التغذية على انتهاك القانون الجهري من جانب المؤسسة الاستيطانية. أسفاد الأرض، الذين يزدرون القانون الدولي، وكذلك المعتقد الديني بشأن قدسية البلاد، يؤثرون بلا شك على «المجنون» المناوب الذي سيفنذ الاغتيال السياسي القادم. إن مشاركة السلام الآن وميرتس في التظاهرة من شأنها فقط تكريس «الواقع القائم». واقع السلام مع الاحتلال. المستوطنون واليمين لا ينتظرون سوى حصر إرث رابين بسلام، ضد العنف وضد العنصرية، على حد تعبير رئيس الدولة. الرئيس ريغلين، ورغم كل تعاطفا مع حرصه على صون القانون والديمقراطية، لا يزال يؤيد الاحتلال. بكلمات أخرى، هو ضد العنصرية تجاه العرب مواطني إسرائيل، لكنه مع استمرار العنصرية، الاضطهاد والإذلال بحق الفلسطينيين، لكونها نتاجا حتميا للاحتلال. انتظرت بفارغ الصبر أن يصعد شخص ما (هافا غالون، زعيمة ميرتس، ربما) إلى المنصة ويقول لرئيس الدولة المحترم أن الديمقراطية لا تتجزأ. لا يمكن اعتماد الديمقراطية لليهود والفلسطينيين مواطني إسرائيل فقط. ما العمل، والاحتلال لا ينسجم

يستهدف، أولا وقبل أي شيء آخر، إلغاء «قانون المساواة في تحمل العبء»، إلى جانب ما يمكنها تحصيله من امتيازات ومكاسب مالية عديدة بالطبع.

فقد أحدث سنّ هذا القانون في العام الماضي، بمبادرة حزب «يش عتيد» كجزء من الائتلاف الحكومي السابق، خلال دورة الكنيست السابق (الـ ١٩)، هزة كبيرة جدا في الحياة العامة والسياسية الإسرائيلية، إذ استهدف تحقيق زيادة كبيرة جدا، نسبيا، في عدد الشبان الحريديم المتجندين للجيش، إلزاميا، للمرة الأولى منذ قيام دولة إسرائيل.

ففور تشكيل الحكومة السابقة، أقيمت لجنة وزارية برئاسة وزير العلوم آنذاك، يعقوب بيرى (من «يش عتيد»، أنيطت بها مهمة وضع مخطط قانوني لتجنيد الحريديم للخدمة العسكرية في الجيش.

ويعد نحو أربعة أشهر، نقلت «لجنة بيرى» دفة الأمر إلى لجنة أخرى برئاسة عضو الكنيست أييلت شاكيد (وزيرة العدل الحالية، من حزب «البيت اليهودي») لتقوم هذه بأعداد مسودة قانون لهذا الغرض يتم عرضه على الكنيست.

وقد أنجزت «لجنة شاكيد» هذه المهمة بعد بضعة أشهر طويلة من المداولات فقدمت «مشروع قانون» تضمن تحديدا للأهداف المرجوة تحقيقها في ما يتعلق بتجنيد الشبان الحريديم خلال السنتين الأوليين بعد إقرار القانون.

وفي آذار ٢٠١٤، أقر الكنيست مشروع القانون هذا تحت اسم «تعديل رقم ١٩ لقانون الخدمة المدنية»، والذي شكّل عمليا إلغاء فعليا لـ «قانون طال» (سنّه الكنيست في العام ٢٠٠٢)، الذي منح الشبان الحريديم إعفاء قانونيا جارفا من واجب تادية الخدمة العسكرية، وهو القانون الذي قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بضرورة إلغائه أكثر من مرة نظرا لعدم دستوريته (تعارضه مع مبادئ المساواة الأساسية)، لكن التوازنات والحسابات الحزبية - الائتلافية حالت دون تنفيذ ذلك لسنوات عديدة.

وقد نص «قانون المساواة في تحمل العبء» (تعديل رقم ١٩) على أن يتم، ابتداء من العام ٢٠١٧، تجنيد ٥٢٠٠ شاب حريدي (يشكلون نحو ٧٤٪ من طلاب المدارس الدينية الحريدية) في كل سنة، وعلى أنه إذا لم يتحقق هذا الهدف يتم «الزام جميع الحريديم، قاطبة، بواجب التجنيد لتأدية الخدمة العسكرية» ويتعرض كل متحرب من تادية الخدمة لعقوبات جنائية، تشمل السجن الفعلي أيضا.

وخلال المساعي لتشكيل الحكومة الحالية، تم التوقيع بين الليكود وأحزاب الحريديم، وخاصة «يهودت هتوراه»، على اتفاق ائتلافي تضمن بندا مركزيا ينص، صراحة، على «تعديل قانون الخدمة الأمنية الذي وضعت لجنة شاكيد في الدورة السابقة للكنيست»، وقد علل أحد قادة «يهودت هتوراه» هذا البند بالقول: «إنها مسألة مبدئية من جهتنا، فلا يعقل أن يكون في دولة اليهود قانون يرغّ بناسن نذر وقته وحياته لدراسة التوراة في السجن»!

وعشية التصويت على قانون الميزانية العامة للدولة للعامين ٢٠١٥ - ٢٠١٦ (الذي صادق عليه الكنيست يوم ١٩ تشرين الثاني الأخير)، اشتربت أحزاب الحريديم تاييدها وتصويتها على هذا القانون بتعهد واضح من جانب رئيس الحكومة بتنفيذ تعهده بشأن البند المذكور وتعديل «قانون الخدمة العسكرية» وفق جدول زمني مدد وسريع، وهو ما حصل فعلا. فقد صادق الكنيست على هذا التعديل بالقراءة الأولى يوم ١٦ تشرين الثاني (قبل التصويت على قانون الميزانية) ثم أكمل إقراره نهائيا بالقراءتين الثانية والثالثة يوم ٢٤ تشرين الثاني.

معارضة في الوسط الحريدي أيضا

هذا الإنجاز الذي حققه حزب «يهودت هتوراه» لم يثر غضب ومعارضة أحزاب المعارضة البرلمانية وتهديدها بالتوجه إلى المحكمة العليا لإلغائه فقط، بل أثار موجة من الغضب والتقد بين فئات أخرى في جمهور الحريديم في إسرائيل، وخاصة تيار «الليطائييم» (انفصل عن «يهودت هتوراه» سابقا)، الذي صدرت صحيفته اليومية («هيبليس» - الشاقول) غداة إقرار التعديل الجديد بعنوان كبير على صدر صفحتها الأولى يقول: «يوم أسود لليهود الحريديم»!

وقالت الصحيفة، في عنوان ثانوي، «الحكومة الحالية»، بدعم من أحزاب حريدية، تقرر إقرار وتنفيذ حكم تدمير وتكريس نهج أهداف التجنيد المرعب بين أبناء وخصمت الصحيفة افتتاحية العدد في اليوم نفسه للموضوع ذاته أيضا، فكتبت: «إنهم (يهودت هتوراه) يمدون يد العون لمركبي المعصية ويشاركونهم فيها فيدفعون نحو تدمير الدين لأجيال عديدة قادمة»!

واتهمت الصحيفة قادة «يهودت هتوراه» وممثليه في الكنيست بأنهم «متساهلون» متخاذلون وعديمو المسؤولية ساهموا، بين أشياء أخرى، في تأسيس وتكريس أطر عسكرية لخدمة الحريديم لجني بعض المكاسب المادية الخاصة وعديمة الأهمية».

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي